وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد درايعية – أدرار

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

مطبوعة بيداغوجية

في مقياس:

الحوكمة وأخلاقيات المهنة

موجهة لطلبة السنة الثالثة - ليسانس علم الاجتماع

إعداد الأستاذ: د/ عبد القادر الهلي

أستاذ محاضر –أ- قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

السنة الجامعية 2024/2023

فهرس المحتويـــــــــــــــات

مقدمـــــــــــــــــــة 04

الفصل الأول: الحوكمة – الحكم الراشد–.....06

- تمهيد
- أولا : مفهوم الحوكمة (الحكم الراشد)
- ثانيا : الأطراف المكونة للحكم الراشد
- ثالثا : أبعاد الحوكمة (الحكم الراشد)
- رابعا : خصائص و معايير الحوكمة (الحكم الراشد)
- خامسا : مبادئ و قواعد الحوكمة (الحكم الراشد)
- سادسا : الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية و التنمية المستدامة
- خلاصة الفصل

الفصل الثاني :ظاهرة الفساد وطرق مكافحتها.....41

- تمهيد
- الإصار المفاهيمي لمكافحة الفساد
- أولا : مفهوم الفساد
- ثانيا : أشكال الفساد ومظاهره
- ثالثا : أسباب الفساد
- رابعا : آليات وطرق مكافحة الفساد
- خامسا : الهيئات الدولية لمكافحة الفساد
- سادسا : الهيئات الوطنية المتخصصة في مكافحة الفساد
- خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أخلاقيات المهنة 80

- تمهيد
- مفهوم أخلاقيات المهنة
- أهداف أخلاقيات المهنة
- أهمية أخلاقيات المهنة
- مبادئ أخلاقيات المهنة
- خلاصة الفصل

مقدمة :

في عصرنا الحالي، أصبح مفهوم الحوكمة الرشيدة من الأسس الأساسية التي تبني عليها الدول أنظمتها السياسية والإدارية. فهي ليست مجرد مجموعة من القوانين أو الإجراءات الإدارية، بل هي إطار شامل يضمن تفاعلًا مثمرًا بين السلطة والمجتمع من خلال مؤسسات تلتزم بالمبادئ الأساسية مثل الشفافية، والمساواة، والمشاركة، والمحاسبة. في ظل عالم متغير ومعقد، لم تعد الأنظمة التقليدية القوية القادرة على حكم الشعوب بناءً على أسس الاستبداد أو الهيمنة الفردية فاعلة أو مقبولة. ومع تنامي مطالب الشعوب بتعزيز دورها في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باتت الحاجة ملحة لتطوير آليات الحوكمة التي تعكس هذه المتغيرات وتستجيب لاحتياجات المجتمع المعاصر .

يستند مفهوم الحوكمة الرشيدة إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز العدالة، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة. فهي تهدف إلى تحقيق بيئة تحكمها الشفافية وتخضع فيها السلطات للمحاسبة وتلتزم بالمساءلة، مما يعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ويشجع على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية.

ومع أن الحوكمة الرشيدة تتيح المجال لتحقيق تقدم وتنمية مستدامة، فإن تطبيقها يواجه تحديات عديدة، بما في ذلك مقاومة التغيير، والفساد، وضعف آليات الرقابة والمحاسبة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه المبادئ والعناصر، لتحسين الأداء المؤسسي في مختلف الدول.

و يُعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث، حيث أصبح ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تمتد آثارها إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبسبب تأثيراته السلبية على التنمية المستدامة واستقرار الدول، أضحى مكافحة الفساد هدفاً استراتيجياً تسعى لتحقيقه الحكومات والمؤسسات الدولية على حد سواء.

في هذا الصدد سنعمل في هذه المطبوعة على ثلاثة فصول أساسية يتناول فيها الفصل الأول الاطار المفاهيمي للحكم الراشد ، والفص الثاني منها عن مظاهر الفساد وآليات مكافحته ثم نعرج فيها للفصل الثالث حول أخلاقيات المهنة وأهم مصادرها ومبادئها .

الفصل الأول الحوكمة –الحكم الواشد

محتويات الفصل الأول

- تمهيد
- أولا : مفهوم الحوكمة (الحكم الراشد)
- ثانيا : الأطراف المكونة للحكم الراشد
- ثالثا : أبعاد الحوكمة (الحكم الراشد)
- رابعا : خصائص و معايير الحوكمة (الحكم الراشد)
- خامسا : مبادئ و قواعد الحوكمة (الحكم الراشد)
- سادسا : الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية و التنمية المستدامة
- خلاصة الفصل

تمهيد :

تعد الحوكمة أو الحكم الراشد من المفاهيم الأساسية التي أصبحت محورية في العصر الحديث نظراً لأثرها المباشر على تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف القطاعات. إنها تمثل مجموعة من العمليات والسياسات التي تهدف إلى ضمان إدارة شؤون الدولة والمجتمع بطريقة شفافة، عادلة، ومستدامة. تتجاوز الحوكمة مجرد الإجراءات الإدارية لتشمل قيم النزاهة والمساءلة والمشاركة الفعّالة، مما يسهم في بناء نظام ديمقراطي يعزز التنمية المستدامة ويحسن مستوى حياة المواطنين.

من خلال هذا الإطار المفاهيمي للحوكمة، سيتم استعراض أبرز عناصر الحكم الراشد، بداية من تعريف الحوكمة وتوضيح أطرافها الرئيسية، مروراً بأبعادها المختلفة، وصولاً إلى خصائصها ومعاييرها التي تحدد مدى كفاءتها وفعاليتها في تطبيق السياسات. كما سنتناول المبادئ والقواعد التي تحكم نظام الحوكمة، وعلاقتها الوثيقة بالديمقراطية والتنمية المستدامة، مما يبرز دورها كأداة استراتيجية لضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للمجتمعات.

أولا : مفهوم الحوكمة (الحكم الراشد):

مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد يشير إلى مجموعة من المبادئ والعمليات التي تهدف إلى إدارة المؤسسات العامة والخاصة بطرق فعّالة وشفافة تعزز من المساءلة والمشاركة. يتضمن هذا المفهوم ضمان توفير بيئة مستقرة ومنصفة تحترم حقوق الأفراد والمجتمعات، وتعزز العدالة والمساواة. الحوكمة الجيدة ترتكز على سياسات تضمن اتخاذ القرارات بناءً على معايير واضحة، ومراقبة مستمرة لضمان تحقيق الأهداف التنموية بطريقة مسؤولة. يعكس الحكم الراشد النظام الذي يضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، ويعزز من فاعلية الحكومة في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

1- تعريف الحوكمة (الحكم الراشد):

أ- **التعريف اللغوي** : "لتقديم تعريف شامل للحكم الراشد، يمكن البدء بتحليل المصطلح إلى جزأين: "الحكم" و"الراشد"، مع الرجوع إلى دلالاتهما اللغوية، ثم الانتقال إلى المعنى الاصطلاحي.

- الحكم (حَكَمَ): لغويًا، يشير إلى القضاء بين الناس، كما يُقال: "حُكِمَ له" أو "حُكِمَ عليه"، و"حَكَمَ بينه" أي فصل بين الخصوم. يُضاف إلى ذلك معنى العلم والتفقّه، إذ يُعبّر عن المعرفة العميقة بالقواعد القانونية وتفسيرها.

- الراشد (رَشَدَ): مشتق من المصدر الثلاثي "رَشَدَ"، ويعني الاهتداء والاستقامة. يُقال "رَشَدَ رُشْدًا" أي اهتدى إلى الطريق الصحيح، فهو راشد أو رشيد. يُستخدم هذا اللفظ لوصف حالة الاتزان والوعي في اتخاذ القرارات.

هذه الدلالات اللغوية تُمهّد لفهم المعنى الاصطلاحي للحكم الراشد، الذي يجمع بين القضاء العادل، المعرفة المتعمقة، والاستقامة في إدارة شؤون الناس. فجوهر الحكم الراشد يكمن في تحقيق العدالة، الشفافية، والتوجيه السليم، مما يعزز من دوره في بناء مجتمع مستقر ومتوازن يسير نحو تحقيق غاياته التنموية"[1] .

و الحكم الراشد، أو ما يُعرف بمصطلح "Gouvernance"، يُشير إلى مفهوم القيادة والتوجيه، ويُعنى بإدارة شؤون المنظمات بمختلف أنواعها، سواء كانت دولة، جماعة، مؤسسة عامة، أو خاصة. ظهر هذا المصطلح لأول مرة في فرنسا خلال القرن الثالث عشر، حيث

---

[1] خالد تلعيش ، "التحول الديمقراطي في بناء الحكم الراشد (دراسة حالة الجزائر2004/2014 " ،رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص رسم السياسات العامة ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص 101 .

استُخدم لفظ "Gouvernance" كمرادف لمصطلح "Gouvernement" للتعبير عن "فن وأسلوب الحكم" أو "كيفية إدارة شؤون الدولة".

- ب- البعد التاريخي والمفهوم الإسلامي للحكم الراشد:

لم يكن مفهوم الحكم الراشد حديثًا بالكامل، إذ له جذور في الفكر الإسلامي، حيث برزت جهود كبيرة في ترشيد وتسديد الحكم. وقد عُنيت العديد من الكتابات الإسلامية بهذا المفهوم، مشددةً على أسس الإدارة العادلة والمشاركة الفعّالة. من بين أبرز هذه الكتابات:

- "ابن تيمية" في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، حيث تناول أسس الحكم الرشيد الذي يهدف إلى تحقيق العدل وتحسين العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

- "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة، التي ركزت على أهمية ترشيد السياسات ونظام الحكم للوصول إلى الاستقرار والتنمية.

في السياق نفسه، نجد أن أولى دول الخلافة الإسلامية، التي تأسست بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أُطلق عليها اسم " دولة الخلفاء الراشدين" أو " الخلافة الراشدة". وقد استندت هذه الدولة إلى مبادئ نظام حكم قائم على "الشورى"، وهو أحد أبرز ركائز النظام السياسي الإسلامي. أسهم هذا النظام في تقديم نموذج أولي للحكم الراشد الذي يوازن بين السلطة والعدل، ويُعنى بإدارة شؤون الأمة لتحقيق الصالح العام.

اذ يجمع مفهوم الحكم الراشد بين البعد التاريخي والفكري، معتمدًا على أسس الشفافية، العدالة، والمشاركة، وهي مبادئ متجذرة في الفكر الإسلامي ومُعزَّزة في الأدبيات الحديثة التي تؤكد على الإدارة الرشيدة وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

---

[2] جهيدة ركاش،" التنمية السياسية ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر 2009-1989م" ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،2015 ، ص 37 . ص 38 .

ج – التعريف الاصطلاحي

عرف مصطلح **GOOD GOVERNANCE**عدة ترجمات إلى اللغة العربية إذ يمكن أن نحصي في هذا الإطار العديد من الترجمات منها :الحكمانية، الحاكمية، الحكم ، إدارة الحكم، يعتبر محمد عابد الجابري أن ترجمة الحكم للفظ GOUVERNANCEقد لا تعكس المعنى الحقيقي الذي يشير إلى الجمع بين الرقابة من أعلى (الدولة) والرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني) لذا يرى أن لفظ كوفرونونس) ، أي الترجمة الحرفية للكلمة هي الأنسب .

كذلك **تعرف لجنة الحكم العالمي** حسب تقرير نشر عام **1995** الحكم الراشد أنه:" محصلة أو مجموع الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة كشؤونهم المشتركة، أنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة و إتخاذ العمل الشراكي، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة كتقوية الإلتزام وكذلك الشركات غير الرسمية التي إتفقت عليها الشعوب والمؤسسات في صالحها."[3]

يركز هذا التعريف إلى الجانب التقني للحكم الراشد في حصره كونه مجرد : عملية إدارية لممارسة السلطة و إتخاذ القرارات والتي تلبي رغبات ومطالب المجتمع وهو ينظر إلى الحكم الراشد من جانب التسيير الإقتصادي والسياسات الإقتصادية والتنموية [4] " أما **البنك العالمي** فعرف الحكم الرشيد على أنه "الطريقة التي تمارس بها الحكم في تسيير

---

[3] هادف علي ، " الفساد و تحديات التنمية الإدارية (حزب العدالة و التنمية) 2002/ 2016" ، مدكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018/ 2019 ، ص 36 .

[4] نفسه ، ص 37 .

و إدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية ، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة .

أما **تقرير التنمية البشرية** لسنة 2015 فعرف الحكم الراشد على أنه " الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقديم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم و برضاهم عبر مشاركتهم و دعمهم." [5]

أما **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)** : فقد عرّف الحوكمة بأنها: "القائمة على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون"، ويشمل هذا النوع من الحوكمة الاهتمام بالأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتلبية احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع. كما يضمن التعبير عن الفئات الأكثر فقراً وضعفاً عند اتخاذ القرار وتخصيص موارد التنمية .

أما **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)**: فقد عرّفت الحوكمة الرشيدة على أنها: "استعمال وتوجيه الرقابة في المجتمع من خلال السلطات السياسية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية". ويركز هذا التعريف على قدرة السلطة السياسية في توفير الأطر القانونية والبيئية اللازمة لتمهيد الطريق نحو المشاركة الاقتصادية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[6]

وعرفه المشرع الجزائري الحكم الراشد: يعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 الصادر سنة 2006 و المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 2من الفصل

---

[5] طكوش صبرينة ، "فاضل صباح ، واقع الحكم الراشد في الجزائر" ، مجلة ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 ، العدد 17 ، رقم 1 ، ص 10 .

[6] سلمون تماني ، قرامطية زهية ، "تفعيل آليات الحكم الراشد كمذخل لتحقيق التنمية المستدامة "، مجلة إبن خلدون للإبداع و التنمية ، 2023/04/15 ، المجلد 5 ، العدد 1 ، ص 87 .

المتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المدنية " على أنه المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، و تعمل لتحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية" [7]

"عرفه **فرانسوا كزافييه François XAVIER** على أنه يتعلق بشكل جديد من عن التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانوا و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض ، و تجعل مواردها بصفة مشتركة و كل خيراتها و موارها تخلق تحالفا جيدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات ". [8]

كما يعرف الحكم الراشد بأنه مفهوم يشير إلى الطريقة التي تُدار بها المؤسسات والشؤون العامة للدولة بطريقة شفافة، نزيهة، وشاملة بهدف تحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاهية المواطنين. يُعتبر الحكم الراشد نموذجًا للإدارة يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم التي تهدف إلى تعزيز المساءلة، المشاركة، الشفافية، وسيادة القانون .

"يتعلق مفهوم الحكم الراشد أو "الحوكمة" أساسًا باتخاذ القرارات المتعلقة بتوجهات المجتمع ومؤسساته المختلفة. فهو يشمل التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيفية اتخاذ القرارات، وكيفية تعبير المواطنين وأصحاب المصلحة عن آرائهم ووجهات نظرهم."[9]

ثانيا : الأطراف المكونة للحكم الراشد :

---

[7] القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20فبراير لسنة 2006المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية ، العدد 15،الصادر في 12مارس2006 ، ص 03 ، الجزء المبادئ العامة .

[8] بوحنية قوي ، بوطيب بن ناصر ، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية – الجزائر أنموذجًا – " ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،ا لعدد الرابع، ديسمبر 2014 ، ص 63 .

[9] مصطفى زغيشي ، خليل سلطاني ،" مرونة الحكم الراشد و تعدد مجالات استخداماته بين الاقتصاد السياسة و القانون "، مجلة آفاق للبحوث و الدراسات ، 2023 ، المجلد 6 ، العدد 1 ، ص 524 .

يرتبط مفهوم الحكم الراشد ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الشراكة، الذي يقوم على تحديث العلاقة بين مختلف الفواعل الرئيسية بشكل يضمن تحقيق الترابط والتكامل بينها. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تسليط الضوء على مجموعة من ركائز الحكم الراشد لفهم طبيعة دور كل ركيزة، نمطها، وموقعها في عملية التنمية، مما يسهم في بناء تصور واضح وشامل عن آلية عمل هذه المنظومة وأثرها في تحقيق الأهداف التنموية.

1-الدولة و المؤسسات الرسمية :

من وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية توفير الإطار التشريعي الذي يعزز المشاركة المجتمعية والسياسية. يشمل ذلك سنّ القوانين التي تتيح تشكيل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمكينها من العمل بحرية، ومنح هيئات الحكم المحلي صلاحيات إدارية ومالية تمكنها من أداء مهامها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي خلق منصات حوارية تجمع بين مختلف الأطراف، سواء عبر مؤسسات رسمية كالمجالس التشريعية والاقتصادية والاجتماعية، أو لقاءات غير رسمية في إطار منظم لمناقشة السياسات العامة.

كما يجب على الدولة ضمان الحريات العامة، احترام حقوق الإنسان، وتشريع قوانين تحمي حقوق المرأة وتُمكّنها، مثل قوانين الكوتا النسائية التي تعزز مشاركتها في الحياة السياسية. إلى جانب ذلك، ينبغي ضمان حرية التعبير للإعلام وتطبيق مبدأ سيادة القانون، مما يشجع على تعزيز المشاركة الفاعلة لكافة أفراد المجتمع، وهو ما تسعى إليه العديد من الدول النامية عبر إصدار تشريعات تدعم هذه الأهداف.[10]

2 – الجماعات المحلية :

تواجه الجماعات المحلية في العصر الحالي تحديات كبيرة تتطلب إشراك المواطنين بفعالية في صنع القرار. يتم ذلك من خلال اللجان الرسمية، اللقاءات الدورية، وتأطير الجمهور

[10] خالد تلعيش ، مرجع سبق دكره ، ص ص105،109 .

للمشاركة في متابعة مشاريع التنمية والإشراف عليها. كما يتعين على السلطات المحلية تعزيز الشفافية بنشر المعلومات، وخاصة المتعلقة بالميزانية، وتشجيع المواطنين على تحديد الأولويات عبر استفتاءات محلية.

إضافة إلى ذلك، يجب عليها التعاون مع الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لضمان توافق المصالح وبناء الثقة بين الأطراف. ويُعد دور الجماعات المحلية محوريًا بفضل قربها المباشر من مختلف فئات المجتمع، حيث تسهم في تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة، وربط المجتمع المدني بالحراك السياسي العام. كل ذلك يهدف إلى تحقيق التنمية، ترسيخ الحكم الراشد، وتطوير آليات تدعم جهود الدمقرطة للمؤسسات.

3 – المجتمع المدني :

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى إلى تنظيمهم ضمن جماعات تمتلك قوة للتأثير في السياسات العامة وضمان الوصول إلى الموارد العامة، خاصة للفئات الأكثر فقراً. وتلعب المؤسسات غير الحكومية، على وجه الخصوص، دورًا مهمًا في تعزيز الحكم الراشد من خلال تحسين العلاقة بين الفرد والحكومة، وذلك بتعبئة الجهود الفردية والجماعية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التنموية.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني تحقيق ذلك عبر التأثير على السياسات العامة من خلال حشد جهود المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في الشأن العام ، تعميق المساءلة والشفافية، دعم الحكومة ، تعزيز العدالة والمساواة، و ترسيخ ثقافة الديمقراطية[11] .

4 – القطاع الخاص :

[11] خلوف عقيلة ، " الحكم الراشد و دوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة "، مجلة الإقتصاد الجديد ، 2017 ، المجلد 1 ، العدد 16 ، ص 201 .

لا يقتصر مفهوم الحكم الراشد على مؤسسات القطاع العام فقط، بل يمتد ليشمل القطاع الخاص الذي يتحمل بدوره مسؤولية حسن التسيير والإدارة بهدف تحقيق إشباع الحاجات العامة. فرغم اختلاف القواعد القانونية بين القطاعات والمؤسسات، تظل سمة العمومية أبرز خصائص هذه القواعد.

وبما أن الدولة، عبر مؤسساتها المختلفة، تتحكم في الشأن العام وتمتلك صلاحية وضع القواعد القانونية الملزمة لجميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير مطالب بالمساهمة الفاعلة في العملية التنموية على مختلف المستويات.[12] ومن الأمثلة على هذا الدور: توفير القروض للإسكان، ودعم التدريب والتعليم عبر منح تعليمية، بالإضافة إلى تعزيز السياسات العامة من خلال تقديم الدعم لشركائه الأساسيين في العملية التنموية.

إن المكونات التي ذكرناها، من الدولة ومؤسساتها، الجماعات المحلية، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص، تشكل أركانًا أساسية تسهم في بناء مجتمع صالح. بتضافر جهود هذه الأطراف، يمكن تحقيق مؤسسات راشدة تهتم بالجانب الإنساني للفرد، الذي يعد قيمة يجب تنميتها عبر إشراكه في الحكم من خلال قنوات متعددة. هذه المشاركة تتيح للأفراد دورًا إبداعيًا وراقيًا يساهم في بناء مجتمع يسوده العدل، الحرية، النضج، والوعي، مما يؤدي إلى حكم راشد وتنمية شاملة تقدم إسهامًا حضاريًا للعالم .

ثالثا : أبعاد الحوكمة الحكم الراشد :

تعدّ الحوكمة والحكم الراشد من المفاهيم الأساسية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول. حيث تهدف الحوكمة إلى ضمان شفافية الأداء الحكومي، وتعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات، بينما يرتبط الحكم الراشد

---

[12] أحمد بلودنين ، "آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية "، دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، الجزائر ، المجلد7 ، العدد 2 ، 2023/06/01 ، ص 539 .

بتطبيق المبادئ التي تضمن حسن إدارة الموارد وتوزيعها بشكل عادل، بما يعزز الثقة بين الحكومة والشعب. في هذا السياق، يشمل هذا الموضوع دراسة أبعاد الحوكمة والحكم الراشد، وكيفية تأثيرها على تحسين الأداء الحكومي وتعزيز فعالية المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة.

أ- البعد السياسي : [13]

البعد السياسي يعبر عن الإطار القانوني والشرعي لممارسة السلطة السياسية في المجتمع، من خلال تعزيز آليات التعاون بين الدولة والمجتمع المدني، أي بين الحاكم والمحكوم. يهدف هذا البعد إلى تحقيق تفاعل إيجابي بين الأطراف الفاعلة، بما يشمل الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، من أجل خدمة الصالح العام. كما يسعى إلى تعزيز الديمقراطية عبر تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، وتعددية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، بما يتيح للأفراد ممارسة حقوق المواطنة.

تعتمد فعالية النظام السياسي على شرعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة، مثل حرية الرأي، تشكيل الأحزاب السياسية، وحرية التعبير. هذه العناصر تمكّن النظام من أداء وظائفه المجتمعية بكفاءة، ما يؤدي إلى رضا المجتمع عن السلطة دون الحاجة إلى الإكراه، وينتج عنه استقرار سياسي.

يرتبط هذا الاستقرار بتحقيق الفعالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، عبر الوصول إلى مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه، مع ضمان توفير الحقوق الأساسية والعدالة الاجتماعية للجميع.

---

[13] ورشاني شهيناز ، " الحكم الراشد و متطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسيـة ،
تخصص سياسة عامة و إدارة محلية ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 ، ص 19 .

ب – البعد الإقتصادي الإجتماعي :

البعد الاقتصادي والاجتماعي للحكم الراشد يتمثل في كونه اقتصاديًا من حيث اشتراط الفعالية في أداء الحكم عبر الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد العمومية، و اجتماعيًا من خلال تحقيق التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، مما يضع المواطنين في صلب عملية الإصلاحات الإدارية.

وفي هذا السياق، أُعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد ليتركز على ثلاثة مجالات رئيسية:

1. تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي .
2. تقليص حجم القطاع العام .
3. إصلاح الإطار التنظيمي .

ويتطلب هذا دعم القطاع الخاص من خلال نظام مصرفي فعّال يمكنه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية.

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دورًا محوريًا يجب أن يؤديه القطاع الخاص، تشمل مهامه:

– تعزيز قيم العمل الجاد والإنتاجية.

– ضمان الشفافية في توفير المعلومات والإحصاءات.

– تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

كما يرتبط هذا المفهوم بالإدارة الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد الاجتماعي، والتي تهدف إلى تقييم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق مبدأ العدالة الاجتماعية، مع ضمان إتاحة الفرص المتساوية لجميع المواطنين.[14]

ج – البعد الإداري :

يتجسد هذا البعد في أداء الإدارة العمومية ومدى كفاءتها وفعاليتها، إذ يتطلب وجود جهاز إداري قوي وفعّال قادر على تنفيذ الوظائف الإدارية الموكلة إليه بطريقة شفافة وسريعة. تعتبر الخدمة العمومية إحدى المؤشرات الأساسية لقياس الرشادة الإدارية لأي نظام سياسي، وذلك لأن فلسفة الحكم الراشد تقتضي العمل على تطوير الجهاز الإداري بهدف الانتقال من مبدأ "تقريب المواطن من الإدارة" إلى مبدأ "تقريب الإدارة من المواطن".

ويُعدّ هذا التطور عنصرًا أساسيًا لتحقيق المشاركة الفعّالة للمجتمع ككل. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الحرص على جودة الخدمات المقدمة، بعيدًا عن الابتزاز، والمحسوبية، والرشوة، وكل مظاهر البيروقراطية السلبية.

كما يتطلب الأمر العمل على إيجاد آليات وطنية ومؤسسات محلية تهدف إلى تحقيق التنسيق بين المصالح الوزارية المختلفة، من أجل إصدار قرارات متوازنة وعادلة تشمل مختلف المناطق، سواء في الريف أو المدينة. ويسهم هذا في تعزيز المساواة بين المواطنين في الحقوق

[14] سفيان فوكة ، مليكة بضياف ، الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و دوره في التنمية ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، كلية العلوم القانونية و الإدارية ، ص 7 .

والواجبات، ويضمن فاعلية الإدارة المحلية وارتباطها بمبدأ الحكم الراشد لتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء. [15]

د – البعد الإنساني :

"إضافة إلى هذه الأبعاد فإنه يمكن إضافة بعد آخر و هو البعد الإنساني ، أو بتعبير آخر بناء الإنسان الذي يعد أساسا كل رشد ، بل إن الأبعاد الاولى جميعها تشترك في هذا البعد لذلك وجب على الأنظمة السياسية قبل العمل على ترشيد السياسات و القرارات العمل على إصلاح الإنسان و إبعاده عن مظاهر الفساد، و ذلك بإشراك جميع الفواعل الرئيسية في المجتمع من مؤسسات رسمية و غير رسمية " [16]

هذه الأبعاد، سواء كانت اقتصادية، سياسية أو إدارية، مترابطة ومتكاملة لتشكيل الحكم الراشد. فالبعد السياسي يؤثر في العدالة التوزيعية والأداء التنظيمي، بينما البعد الإداري يؤثر في المجال الاقتصادي من خلال إصلاح الإدارة الحكومية. وفي المقابل، يساهم البعد الاقتصادي في فتح نقاشات حول القضايا العامة، مكافحة الفساد، وتوفير المعلومات بشفافية، مما يؤثر على الأبعاد الأخرى.

رابعا : خصائص و معايير الحوكمة (الحكم الراشد):

تتمثل خصائص ومعايير الحوكمة أو الحكم الراشد في مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحسين إدارة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة. من أبرز هذه الخصائص: الشفافية التي تضمن اطلاع الجميع على المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات، والمساءلة التي تتيح محاسبة المسؤولين عن تصرفاتهم، والمشاركة التي تعزز من دور جميع الأطراف في

---

[15] نور الهدى بوقاعة و آخرون ، "دور مبادئ الحكم الراشد في ترشيد عملية صنع القرارات الإدارية" ، مجلة البحوث في الحقوق العلوم السياسية، 2024 ، المجلد 10 ، العدد 1 ، ص 431 .

[16] الكر محمد ، بن مرزوق عنترة ، "الحكم الراشد و إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية بين المعوقات و المتطلبات "، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، العدد الثاني ، ص 46 .

صنع القرار. كما تشمل معايير الحوكمة الجيدة تعزيز سيادة القانون، والعدالة والمساواة في المعاملة، وكفاءة الأداء الحكومي والمؤسساتي، بالإضافة إلى استقلالية المؤسسات التي تضمن عدم تدخل القوى الخارجية في اتخاذ القرارات.

1 – خصائص الحوكمة (الحكم الراشد) :

الحكم الراشد يتسم بمجموعة من الخصائص التي تعكس معايير الحوكمة الجيدة وتسهم في تحقيق النجاح والاستدامة. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فإن الحكم الراشد يقوم على المشاركة الشعبية الفعالة التي تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم والمساهمة في صنع القرار، مع الالتزام بسيادة القانون واستقرار المؤسسات. كما يتميز بالشفافية التي تعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع، إلى جانب المساءلة .

ويولي الحكم الراشد أهمية كبيرة للجاهزية والاستجابة للاحتياجات والأزمات، والتوجه نحو العدالة الاجتماعية والمساواة بين مختلف فئات المجتمع، مع التركيز على الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق أعلى قيمة مضافة. ومن بين خصائصه الأساسية أيضًا الرؤية الاستراتيجية التي تعتمد خططًا بعيدة المدى، والشرعية التي تضمن القبول الشعبي، واللامركزية التي تعزز المشاركة المحلية، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة للموارد من خلال إدارتها بشكل مستدام وعقلاني. كما يدعم الحكم الراشد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويسعى إلى تعزيز الثقة المتبادلة والتوازن بين الجهات، مع التركيز على تحقيق أولويات وطنية وتعبئة الموارد لتلبية الأهداف الاجتماعية.[17]

يشكل الحكم الراشد نموذجًا متكاملًا يربط بين الكفاءة والمسؤولية لتحقيق العدالة و التنمية المستدامة .

---

[17] سليماني إلياس ، "الحكم الراشد بين الخصائص و المعايير" ، مجلة البدر ، جامعة بشار ، العدد 05 ، شهر ماي 2011 ، ص 134 .

2 – معايير الحوكمة (الحكم الراشد) :

أ– **حكم القانون** : و يعني سيادة القانون ومرجعيته المطلقة التي تُطبَّق على الجميع دون أي استثناء. يُعدُّ الإطار الذي يُنظِّم العلاقات بين المواطنين في ما بينهم، وبينهم وبين الدولة، كما يُنظِّم العلاقات بين مؤسسات الدولة نفسها. تُبنى قواعده على أسس العدالة والمساواة بين المواطنين، وهو ما يستوجب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها لتحقيق هذه المبادئ.[18]

ب – **الرؤية الاستراتيجية** : هي رؤية شاملة تستند إلى المعطيات الثقافية والاجتماعية، وتهدف إلى تحسين حياة الأفراد وتنمية المجتمع وتعزيز القدرات البشرية.

ج– **الكفاءة والفعالية** : يعتبران من أهم مبادئ الحكم الراشد التي تضمن مبدأ الاستمرارية، وهو المبدأ الذي يرتكز عليه تقديم خدمة المواطن باعتباره المحور الأساسي في بناء الدولة الوطنية الحديثة. وهذان المبدآن مترابطان بتحقيق نتائج متميزة وفقًا لمعايير الجودة، بهدف تلبية الحاجيات والمتطلبات المحددة مسبقًا. فالتركيز على الكفاءة يعني استخدام الموارد بطريقة مثلى، في حين أن الفعالية ترتبط بتحقيق الأهداف المرجوة بأفضل الوسائل الممكنة. بذلك، يصبح المواطن محورًا أساسيًا لدولة المؤسسات.[19]

د – **السيطرة على الفساد** : تُعدّ جزءاً أساسياً من تعزيز الحوكمة الرشيدة، حيث ترتبط محاربة الفساد والحوكمة ارتباطاً وثيقاً. تُعرّف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، بينما يُعرّفه البنك الدولي بأنه استغلال السلطة أو الوظيفة أو

---

[18] لواهم رضا ،" أخلاقيات المهنة و الحوكمة : قراءة في مدونة أخلاقيات سوتاطراك "، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، سطيف 2 ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2023، ص 989 .

[19] عفاف ميمودي ، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تجسيد مبادئ الحكم الراشد" ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، جامعة صفاقس ، 2023 ، المجلد 6 ، العدد 2 ، ص 1507 .

المنصب العام لتحقيق منافع شخصية أو التأثير على الآخرين. تُشكّل مكافحة الفساد أحد محاور الحوكمة الرقابية التي تعتمد على مؤشرات الشفافية، المساءلة، والمحاسبة.[20]

هـ- المشاركة : يركز الحكم الراشد على المشاركة والتي تعد هدف انمائي جوهري في حد ذاتها فالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، تعنى بزيادة الخيارات المتاحة للإنسان خاصة إذا ما تعلق الأمر بشرائح المجتمع الممثلة تمثيلاً ناقصا كالفقراء والنساء والأقليات " [21]

و – الإنصاف والمساواة :ضمان توفير فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز، سواء في الحقوق أو الواجبات أو الاستفادة من الموارد والخدمات.

ر – الكفاءة : تعني توفر القدرة لدى المؤسسات على تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تلبي احتياجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد.

ز – المساءلة: تعني القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، سواء كانوا من صناع القرار في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، بهدف حماية المال العام. [22]

---

[20] لواهم رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 990 .

[21] شعبان فرج ، "الحكم الراشد كمذخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2010/2000 "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 22 .

[22] ساحي علي ، أسماء سلامي ، " دور الإعالم في تفعيل مبادئ الحكم الراشد من أجل بلوغ تنمية مستدامة" ، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة ، جامعة الأغواط ، جوان 2019 ، العدد 2 ، ص 91 .

و- حسن الاستجابة :قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات وتطلعات المواطنين في الوقت المناسب وبشكل فعّال[23].

ن – الاستدامة :اتخاذ قرارات وسياسات تُراعي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، أو البيئي .

11 – إجماع الرأي العام : [24]

يسعى الحكم الراشد إلى التعرف على مختلف مصالح المجتمع والتوفيق بينها وصولا إلى إنفاق عريض للمصالح وكيفية تحقيقها ووضع رؤى للتنمية المستدامة .

12 – اللامركزية : [25]تعني تفعيل مبدأ توزيع السلطات على المقاطعات الجغرافية داخل الدولة بهدف إدارة شؤونها بفعالية وضمان الحفاظ على حقوق الأفراد. ويتيح هذا النظام للفرد الشعور بأنه جزء من عملية صنع القرار وصاحب تأثير في إدارة مجتمعه المحلي.

خامسا : مبادئ و قواعد الحكم الراشد :

مبادئ وقواعد الحكم الراشد تشكل الأساس الذي يضمن إدارة فعّالة وعادلة للمؤسسات وتكفل حقوق الأفراد في إطار من الشفافية والمساءلة. من بين أبرز هذه المبادئ، نجد مبدأ

---

[23] عباد رزيقة ، "معايير و مؤشرات الحكم الراشد" ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2019 ، ص 101 .

[24] مصباح بلقاسم ، "الحكم الراشد و مكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، 2017/2016 ، ص 14 .

[25] علي شتيوي ، " الحكم الراشد بين استيراد القالب الليبرالي و تصنيع النموذج المحلي" ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، أفريل 2019 ، المجلد 10 ، العدد 1 ، ص 604 .

الفصل بين السلطات الذي يضمن استقلالية كل من السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية، مما يمنع تداخلها ويعزز من فاعليتها. كما أن استقلالية القضاء تضمن العدالة والنزاهة في تنفيذ القوانين. كذلك، تعد استقلالية وسائل الإعلام ركيزة أساسية لضمان تدفق المعلومات بشكل شفاف، مما يسهم في محاسبة المسؤولين. أما تقوية آليات الشفافية والمراقبة، فهي تتيح للمجتمع متابعة أداء الحكومات والمؤسسات ومحاسبتها. من جانب آخر، تساهم مشاركة المجتمع الشعبي في الرقابة في تعزيز الديمقراطية، بينما يظل احترام حقوق الإنسان والمواطنة حجر الزاوية في أي نظام يحترم كرامة الأفراد ويعمل من أجل رفاههم.

1- مبدأ الفصل بين السلطات : [26]

لطالما كانت السلطة هدفاً يسعى إليه القادة والشخصيات التاريخية للتحكم في الجماعات والشعوب. غير أن مفهوم الحكم والقيادة شهد تحولات جذرية مع تطور الدولة الحديثة، حيث أصبح أكثر مرونة وتشاركية. هذا التغيير في نمط القيادة السياسية في الدول الحديثة جاء نتيجة التجارب التاريخية المريرة مع الاستبداد والتسلط والدكتاتورية، التي عانت منها العديد من الشعوب عبر العصور.

برزت هذه التحولات بشكل خاص في أوروبا، حيث كانت رغبة المجتمعات كبيرة في التحرر من أنظمة الحكم الفردي المطلق الذي ارتبط في كثير من الأحيان بقداسة دينية. وقد دفع ذلك إلى محاولات لدراسة أفضل آليات الحكم وأكثرها عدلاً وفعالية. وتبين من هذه

---

[26] بو صنوبرة عبد الله ، " الحوكمة(الحكم الراشد)و أخلاقيات المهنة "، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع – السنة الثالثة ليسانس (ل م د)السداسي الخامس ، جامعة قالمة 05ماي 1945 ، 2021/2020 ، ص 23 .

الدراسات أن احتكار السلطة وتركيزها في يد فرد واحد، مثل الملك أو الحاكم، كان السبب الرئيس وراء ظهور الأنظمة الدكتاتورية.

من هنا، نشأ مبدأ الفصل بين السلطات كاستجابة مباشرة لإساءة استخدام السلطة واحتكار القرار. فقد كان الملك أو الإمبراطور في الأنظمة القديمة يجمع بين صلاحيات التشريع والتنفيذ والقضاء، مما أدى إلى غياب الرقابة والمحاسبة. مبدأ الفصل بين السلطات جاء ليضع حداً لهذه المركزية المطلقة، عبر توزيع الصلاحيات على سلطات مختلفة (تشريعية وتنفيذية وقضائية) لضمان التوازن والحد من الاستبداد.

2 – مبدأ استقلالية القضاء :

يُعدّ استقلال القضاء ركيزة أساسية في مكافحة الفساد، حيث يضطلع القضاة بمهمة تطبيق العدالة وتفسير القانون. إلا أن تحقيق هذه المهمة يصبح مستحيلاً في غياب الاستقلالية، خاصة في ظل أنظمة الحكم الفاسدة التي تسيطر فيها السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، مما يؤدي إلى غياب الفصل بين السلطات، وتراجع الشفافية والمساءلة.

عندما يفتقر القضاء إلى الاستقلالية، يتحول القضاة إلى مجرد موظفين تابعين، وتصبح المحاكم أدوات خاضعة لسطوة السلطة التنفيذية، مما يجعلها بيئة خصبة للفساد ويهز ثقة المواطنين في العدالة. في مثل هذه الظروف، يتعطل الفصل السريع والحاسم في قضايا الفساد، مما يسمح بانتشاره داخل المؤسسات العامة.

استقلالية القضاء ضرورية كقوة رادعة وفعالة لتعزيز المساءلة القانونية وتحجيم مظاهر الفساد. فإذا امتد الفساد إلى الجهاز القضائي، فإنه يصبح سببًا رئيسيًا لتفشي الفساد في كافة قطاعات الدولة، ما يؤدي إلى انهيار قيم العدالة. لذا، لا يمكن وضع استراتيجية فعالة لمكافحة

الفساد إلا بتأمين استقلالية القضاء، وضمان حماية القضاة من الضغوط، وتوفير بيئة قضائية نزيهة ومستقلة.[27]

3 – مبدأ استقلالية وسائل الإعلام :

الإعلام هو الوسيلة الأساسية لتزويد المواطنين بالمعلومات والأخبار والأفكار، بهدف إبقائهم على دراية بما يحدث حولهم من أحداث ومواقف، مما يساعدهم في تكوين آرائهم واتخاذ القرارات الصحيحة. تتنوع وسائل الإعلام لتشمل الصحافة المكتوبة، الوسائل المسموعة كالراديو، الوسائل المرئية مثل التلفزيون والسينما، وأخيراً الوسائل الرقمية الحديثة مثل الأجهزة اللوحية، الهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر التي تعتمد على شبكة الإنترنت في نقل البيانات والمعلومات.

يؤدي الإعلام أدواراً متعددة في المجتمع، بدءاً من نقل الأخبار والمعلومات، مروراً بالتثقيف، التوعية، تشكيل الرأي العام، وحتى الترفيه والتسلية. كما يُعدّ الإعلام ضرورة حيوية تربط بين السلطات الحاكمة والمواطنين، حيث يمثل مرآة تعكس الواقع وتُبرز القضايا التي تهم المجتمع.

لكن لتحقيق هذه الأدوار بشكل نزيه وموضوعي، يشترط أن تتمتع وسائل الإعلام بالاستقلالية وحرية التعبير، بعيداً عن أي ضغوط سياسية أو مالية. إذ إن استقلالية الإعلام هي الضمانة الأساسية لنقل الحقيقة بموضوعية، دون أن يتحول إلى أداة دعاية حكومية أو منصة تخدم مصالح جهات محددة تمولها أو تهددها.

---

[27] كوسر عثامنية ، تافرونت عبد الكريم ، استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد و التشريعات الوطنية ، جامعة خنشلة ،2017 ، العدد 7 ، ص 84 .

يتحقق مبدأ استقلالية وسائل الإعلام عندما تكفل التشريعات والقوانين حرية الصحافة وتضمن عدم تدخل السلطات أو الأطراف الأخرى في عملها. فبدون هذا الضمان، قد ينحرف الإعلام عن دوره النزيه ليصبح أداة للتضليل وتشويه الحقائق بدلاً من نقلها.

لذلك، يعدّ مبدأ استقلالية وسائل الإعلام أحد الركائز الأساسية للحكم الراشد، لأنه يعزز الشفافية، يدعم المساءلة، ويوفر للمواطنين الحق في الوصول إلى المعلومات الموثوقة التي تمكنهم من المشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

4. تقوية آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة :

أ- آليات الشفافية و المساءلة : [28]

تعد من أهم الآليات الأساسية التي يجب على الدول والحكومات تبنيها في إطار مكافحة الفساد. الشفافية تعني التزام الحكومة بالوضوح في إدارة الشؤون العامة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية والإدارية. يجب أن تكون قرارات الحكومة وتعاملاتها المالية واضحة ومفهومة للمواطنين، مع تقديم تقارير دورية تتيح مراقبة الأداء ومحاسبة المسؤولين.

كما أن المساءلة تتطلب إلزام كل مسؤول، سواء في القطاع العام أو الخاص، بتحمل تبعات أفعاله، ومعاقبة أي تجاوزات وفقًا للقانون، بما يضمن الحد من أي شبهة فساد قد تعيق عمل الحكومة. بهذه الطريقة، يمكن تحقيق إدارة أكثر كفاءة وعدالة للشؤون العامة، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمجتمع.

ب- آليات المراقبة أو الرقابة :

[28] سهام زوزال ، "الحكم الراشد كآلية في مكافحة الفساد و تحقيق التنمية المستدامة" ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، 2024 ، المجلد 8 ، العدد 1 ، ص 390 .

الرقابة هي عملية متابعة وتقييم مدى تنفيذ الأعمال والبرامج وفقاً لما هو مخطط له، وطبقاً للقوانين والتعليمات والقرارات التي تم وضعها مسبقاً. الهدف الرئيسي من الرقابة هو الكشف عن الأخطاء والانحرافات وإبلاغ الهيئات المعنية لاتخاذ التدابير الضرورية لتصحيحها ومحاسبة المسؤولين عنها. وبذلك، تسهم الرقابة في تجنب تكرار الأخطاء، وتحسين الأداء الوظيفي في المستقبل.

تمارس الرقابة عبر أجهزة وهيئات متعددة نظراً لأنها عملية إدارية وتنظيمية حيوية في المؤسسات أو في العملية السياسية والتنموية بشكل عام. ويمكن تقسيم الرقابة إلى الأنواع التالية:

ج- **الرقابة البرلمانية أو النيابية** : وهي الرقابة التي يمارسها النواب في غرفتي البرلمان على أداء الحكومة والمؤسسات العامة.

د- **الرقابة القضائية** : التي يمارسها جهاز العدالة من خلال المحاكم لضمان تطبيق القانون ومتابعة نزاهة الإجراءات.

هـ- **الرقابة الإعلامية** : التي تمارسها وسائل الإعلام المختلفة، حيث تقوم بالكشف عن المخالفات والفساد وتوفير المعلومات للجمهور.

و- **رقابة هيئات محاربة الفساد** : مثل مجلس المحاسبة وغيره من الهيئات المتخصصة في مراقبة الإنفاق العام والتأكد من عدم وجود فساد أو استغلال للموارد العامة.

تساعد هذه الأنواع المختلفة من الرقابة في ضمان الشفافية والمساءلة، وبالتالي تحسين الحوكمة وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

3 - آليات المحاسبة:

المحاسبة هي عملية مساءلة الموظف أو المسؤول المكلف بمهمة معينة عن مدى التزامه بواجباته الوظيفية ومتطلباتها، وكذلك عن الطريقة التي أداها بها، والقرارات التي اتخذها، والتصرفات والسلوكيات التي اتبعها، وطرق التسيير التي اعتمدها.

تتم المحاسبة بعد التحقق من أداء الموظف وتقييمه بشكل موضوعي. في حالة حدوث خطأ أو تقصير، يتحمل المسؤولية ويُعرض للعقوبات المناسبة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. تعتبر آلية المحاسبة جزءاً أساسياً من مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، حيث تضمن خضوع الجميع لسيادة القانون، بغض النظر عن مركزهم السياسي أو التنظيمي. وهذا يساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، ويشجع على المساءلة الشخصية ويُحسن أداء الإدارة العامة.

5 – المشاركة المجتمعية (الشعبية) :

تُعد المشاركة المجتمعية إحدى الأساليب الحديثة التي تدعم الأنظمة الديمقراطية عبر إشراك المواطنين في صنع القرار العام، وليس فقط من خلال التصويت في الانتخابات. تقوم هذه المقاربة على دمج المجتمع المدني والمؤسسات المحلية في عملية اتخاذ القرارات، ما يعزز الشفافية، والحوكمة الرشيدة، وتفعيل المشاركة المجتمعية.

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تمكين الأفراد من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، والمساواة، والمساءلة، وتشجيع التنمية المستدامة. كما تعمل على خلق مجتمع مدني قوي وواعٍ، تتكافأ فيه الفرص لتحقيق الرفاهية والتقدم، مع التركيز على احترام التعددية والحقوق الأساسية.

تُعد هذه الآليات أداة فعّالة للدول المتقدمة التي تسعى إلى تحسين التماسك الاجتماعي وتعزيز الشراكة بين المواطنين وصانعي القرار، وذلك لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.[29]

تسهم المشاركة المجتمعية في دفع المجتمع نحو الانخراط الطوعي والفعّال في الحياة السياسية والاقتصادية، مما يعزز من استراتيجيات التنمية الشاملة. كما تشجع المواطنين على تحمل مسؤولياتهم في تحسين المجتمع والمساهمة في تقدمه وازدهاره، وبالتالي ترجمة طموحاتهم وآمالهم إلى واقع ملموس.

لكي تكون المشاركة المجتمعية فعّالة، ينبغي أن تنتظم في شكل منظمات وجمعيات واتحادات تعمل في إطار المجتمع المدني. هذه الجمعيات تعد من أفضل الآليات لتفعيل المشاركة الشعبية، حيث تقوم بتوجيه وتحفيز نشاطات المواطنين نحو أهداف واضحة وذات فائدة للمجتمع على المستويين المحلي والوطني. كما أن الجمعيات تدرك جيداً مشكلات القواعد الشعبية والمجتمع المحلي، مما يجعلها قادرة على تقديم حلول واقعية وملموسة.

6 – ترشيد الإنفاق العام : [30]

ترشيد الإنفاق العام يعني إدارة الأموال العامة وإنفاقها بشكل عقلاني يعتمد على الحكمة والتوازن، مع تجنب الإسراف والهدر غير الضروري. يهدف الترشيد إلى ضبط النفقات ومراقبتها بدقة، وتقليل التبذير إلى الحد الأدنى، مع تعزيز الكفاءة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية. لتحقيق ذلك، يتطلب نجاح عملية ترشيد الإنفاق توفير بيئة حوكمة سليمة

---

[29] بن علي خليل ، " سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة و الشفافية في الإدارة المحلية "، مجلة أبحاث ، جامعة الجلفة ، أفريل 2018 ، العدد 5 ص 92 .

[30] صحراوي جمال الدين و آخرون ، "دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر" ، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي ، جامعة مسيلة ، 2019 ، المجلد 3 ، العدد 2 ، ص 127 .

تعتمد على الشفافية والمساءلة، إلى جانب إرادة سياسية قوية لاتخاذ قرارات فعالة بشأن تخصيص الموارد. كما يتطلب كفاءة الأجهزة العامة في إدارة الموارد، خاصة في تحصيل الإيرادات، والتطبيق العلمي للمعارف لضمان فاعلية السياسات، بالإضافة إلى وجود نظام محاسبي ورقابي قوي لمتابعة الإنفاق ومنع التجاوزات. علاوة على ذلك، يشكل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات دورًا مهمًا في تخفيف العبء عن القطاع العام وتحفيز النمو الاقتصادي.

سادسا : الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية و التنمية المستدامة

يرتبط الحكم الراشد ارتباطًا وثيقًا بكل من الديمقراطية والتنمية المستدامة، حيث تشكل هذه العناصر منظومة مترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها. فقد ركزت العديد من الدراسات على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بهدف تحسين مستوى معيشة الشعوب وحل المشكلات التي كانت تواجهها الدول. وبعد الحرب الباردة، أُعيدت قراءة هذه المفاهيم، وأصبح الحكم الراشد يُعتبر تجسيدًا عمليًا للديمقراطية الفعالة كما ورد في تقارير التنمية البشرية.

تتميز العلاقة بين الحكم الراشد والديمقراطية بأنها علاقة قيمة ومعيارية، ترتبط بالزمان والمكان. أما بالنسبة للتنمية، فقد تطور مفهومها من التركيز على الجانب الاقتصادي إلى الاهتمام بالجانب الإنساني، الذي يشمل حماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل توفير حياة كريمة، والحرية، والمشاركة الفعالة. كما تَوسع الاهتمام ليشمل البُعد البيئي، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يدمج بين حماية البيئة وتحقيق التقدم البشري.

وفي هذا السياق، يعتبر الحكم الراشد الإطار الأساسي الذي يحدد نجاح التنمية المستدامة، حيث ترتبط مؤشراتها بمبادئه مثل التمكين، والتعاون، والعدالة في التوزيع، والاستدامة، والأمان

الشخصي. كما يقوم على مشاركة فعالة من مختلف الفاعلين بما في ذلك الحكومة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وفقًا لمبادئ العدالة، والشرعية، والمساءلة.

1-الديمقراطية والحكم الراشد : [31]

يتسم الحكم الراشد بارتباط وثيق بالديمقراطية، حيث يُعتبر الأخير شرطًا أساسيًا ومحركًا رئيسيًا للرشادة السياسية. يتم تعريف الديمقراطية بأنها "نمط صنع القرار ضمن إطار قانوني يعكس إرادة الشعب، بحيث يضمن للشعب حقوقًا متساوية وفعالة ويتيح له المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار". وتهدف الديمقراطية إلى تمكين الشعب من مراقبة الحكومة والمشاركة في إدارة الشؤون العامة بشكل عادل وفعال.

ووفقًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، تقوم الديمقراطية على الأسس التالية:

1. تشجيع التعددية وتعزيز حكم القانون.
2. دعم وحماية حقوق الإنسان.
3. تعزيز الأنظمة الانتخابية التي تضمن حرية التعبير عن آراء الشعب من خلال انتخابات دورية حقيقية.
4. تمكين المجتمع المدني من المشاركة في تعزيز الديمقراطية.
5. تعزيز الديمقراطية من خلال الحكم الراشد.

---

[31] دباغي سارة ، " آليات و سياسات إرساء مبادئ الحكم الراشد و ترقيته بالجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم السياسية
و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2018/2017 ، ص 42 .

6. تشجيع التنمية المستدامة.

7. دعم التضامن والتماسك الاجتماعي.

تُعتبر العلاقة بين الديمقراطية والحكم الراشد علاقة إجرائية، حيث يتطلب تطبيق الحكم الراشد تقوية التنمية الديمقراطية. من ناحية أخرى، فإن احترام مبادئ الديمقراطية يعد شرطًا أساسيًا لنجاح الرشادة. والمشاركة الفعّالة للمواطنين في صنع القرار تضمن مشروعية الحاكم وتؤسس لفعالية الحكم.

وفي السنوات الأخيرة، طرحت قراءات جديدة لهذه المفاهيم، حيث بات الحكم الراشد يُعبّر عن تجسيد فعلي للديمقراطية كما ورد في تقارير التنمية البشرية. وفقًا لهذه التقارير، يُعد الحكم الراشد هو الحكم الذي يتضمن ديمقراطية فعالة تضمن ما يلي:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يضمن للشعب العيش بكرامة.
- تمكين الشعب من المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.
- ضمان إمكانية مساءلة ومحاسبة صناع القرار.
- وجود قوانين عادلة وشاملة، بالإضافة إلى مؤسسات تحكم التفاعلات الاجتماعية.
- ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات، بما في ذلك المشاركة في صنع القرار.
- محاربة التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة أو أي أساس آخر.
- مراعاة احتياجات الأجيال القادمة في السياسات الراهنة.

– تلبية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطلعات الشعوب، مع التركيز على محاربة الفقر وتوسيع الفرص.

ويختلف الحكم الراشد عن الحكم الديمقراطي في أن الحريات الأساسية والمدنية والمشاركة تُعد وسائل وأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما تُعتبر في الحكم الديمقراطي قيمًا أساسية بحد ذاتها، مما يعكس تطورًا في فهم العلاقة بين الحكم والإدارة الجيدة والتنمية المستدامة.

يرى بعض الباحثين أن تحسين نوعية الحكم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية، حيث تتيح الديمقراطية للشعب القدرة على إقالة الحكومات الفاسدة بطريقة منظمة وسليمة من خلال الانتخابات النزيهة والشفافة، مع الحفاظ على الأنظمة الأكثر كفاءة ونجاحًا.

ترى مختلف المؤسسات الدولية ووكالات المساعدة الإنمائية أهمية كبيرة في تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد معًا، حيث تؤكد تقارير مثل تقرير وكالة الأمم المتحدة للإنماء الدولي (USAID) حول "المساعدات الأجنبية في المصلحة الوطنية" على أن الديمقراطية والحكم الراشد يعززان بعضهما البعض، مما يسهم في استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة لخدمة الصالح العام. وتشمل الفوائد التي تترتب على ذلك:

1. قيام المؤسسات العامة بأداء أدوارها على أكمل وجه.

2. دعم التماسك الاجتماعي والإجماع مما يعزز استقرار النظام السياسي.

3. تسوية الخلافات بشكل سلمي.

4. تشجيع تدفق الاستثمارات إلى البلاد، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد من خلال قلة تكاليف الصفقات المرتبطة بشفافية الحكم وشرعيته وسيادة القانون.

نتيجة لهذه الآليات، يتحقق نمو اقتصادي وتحسن في رفاه الإنسان، كما يتسع نطاق التجارة ويزداد الاستقرار السياسي والقدرة السياسية.

لقد اكتسب مفهوم الحكم الراشد أهمية كبيرة، خصوصًا بعد نهاية الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة التي جلبت معها انتشار القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن العولمة الاقتصادية عززت من دور القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق، وهو ما يعكس الروابط القوية بين الرشادة الديمقراطية. هذه العلاقة ليست فقط علاقة قيمية، بل هي أيضًا علاقة معيارية، مكانية وزمانية، مما يجعلها تؤثر في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

2 – دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة :

– الحكم الراشد كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة : [32]

[32] لخضر رابحي ، عبد المجيد بن يكن ، "الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، 2018 ، عدد 17 ، ص 502 .

يُعد الحكم الراشد أحد الشروط الأساسية والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يُقصد بالاستدامة مجرد الاستمرارية الزمنية، بل تعني النتائج المتطورة والمستدامة لتلك الاستمرارية.

يمكن فهم العلاقة بين التنمية والحكم الراشد من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ- البُعد الوطني :

يشمل هذا البُعد جميع مكونات المجتمع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، ويغطي كافة الطبقات الاجتماعية والفئات، بما في ذلك المرأة والرجل.

ب- البُعد العالمي :

يرتبط هذا البُعد بالتوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة، مع بناء علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل، المصالح الإنسانية المشتركة، والالتزام بالقواعد القانونية.

ج- البُعد الزمني :

يتعلق بمراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة، بما يضمن استدامة الموارد وفرص العيش الكريم.

- **الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة :**

بعد الحرب الباردة، تطور مفهوم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي فقط إلى مفهوم أكثر شمولية، يشمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية. أصبح التركيز منصبًا على التنمية البشرية المستدامة والتنمية الإنسانية التي تهدف إلى حياة كريمة تعتمد على العدالة والمشاركة المجتمعية. وقد أثبت الحكم الراشد دوره المحوري كإطار مرجعي لتقييم نجاح

التنمية، خاصة مع تعثر الإصلاحات الاقتصادية التقليدية التي أغفلت دور الأنظمة السياسية والإدارية والمجتمع المدني. ومن هنا، ارتبط الحكم الراشد بتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة من خلال نهج متكامل يركز على الحوكمة المؤسسية كضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية شاملة تهدف إلى تعزيز رأس المال الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساءلة.

وتسعى الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية، الإيكولوجية، والاقتصادية من خلال التنمية المستدامة، والتي تتمثل في:[33]

1. الإندماج والتكامل البيئي : يشمل دمج اهتمامات الحفاظ على الحيوية والتنوع الجيني، وحماية جودة البيئة من خلال وحدة النظام الإيكولوجي، وقدرة تحمّل النظام البيئي، بالإضافة إلى القضايا العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

2. تحسين العدالة الاجتماعية : يتم ذلك من خلال تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. كما يشمل تعزيز حقوق الأفراد وحرياتهم وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم.

3. تحسين الفعالية الاقتصادية : يتحقق بتشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية، بهدف إشباع احتياجات الأفراد مع الحفاظ على تحمل المسؤوليات والاستخدام العقلاني للموارد.

---

[33] سلمون تماني ، قرامطية زهية ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

من خلال هذه الأبعاد، تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة الإنسان بشكل متوازن دون الإضرار بالموارد الطبيعية أو تهميش الحقوق الاجتماعية.

- **العلاقة بين الحكم الراشد والفساد :** [34]

تمثل العلاقة بين الحكم الراشد والفساد تناقضًا جوهريًا، حيث يسعى الفساد دائمًا إلى تحقيق مصالح شخصية غير مشروعة، بينما يعمل الحكم الراشد على القضاء على مظاهر الفساد وتعزيز المصلحة العامة. فالفساد، الذي يُعرف بأنه استغلال المنصب العام لتحقيق منافع ذاتية، يعكس غياب المساءلة وضعفها على المستويين الفردي والمؤسسي. على المستوى الكلي، يتجلى ذلك في عجز الحكومات عن تبرير أفعالها، أما على المستوى الفردي، فيظهر في تقصير الموظفين العموميين عن الالتزام بخدمة المصلحة العامة وفق معايير واضحة.

يتناقض الفساد أيضًا مع مبادئ حقوق الإنسان، حيث يساهم في خلق التمييز وعدم المساواة في توزيع الموارد وفرص العمل والتنمية، ما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، يعتمد الحكم الراشد على معايير صارمة تركز على سيادة القانون، مما يضمن مصداقية جهود مكافحة الفساد ويتيح إشراك المجتمع في هذه العملية.

هناك أيضا الشفافية والتي تُعد من أهم أدوات الحكم الراشد لمواجهة الفساد، إذ تتيح الوصول إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، و هو ما يُمكّن المواطنين من مراقبة

---

[34] أمينة بن جدو ، "الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد ، دراسة حالة الجزائر للفترة (2017/1997)" ، مجلة للدراسات الإقتصادية ، جوان 2020، مجلد 6 ، عدد 10 ، ص 493 .

أداء المؤسسات ومساءلتها. فالشفافية تعني وضوح العمليات والإجراءات الحكومية، بينما يشير غيابها إلى وجود الفساد.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المشاركة المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الحكم الراشد ومكافحة الفساد. من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، تصبح السياسات الحكومية أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع. بذلك، يشكل تعزيز الشفافية، سيادة القانون، المساءلة، وحقوق الإنسان أساسًا لبناء منظومة حكم راشد قادرة على القضاء على الفساد وتحقيق التنمية الشاملة.

خلاص الفصل

في ختام هذا الفصل، نجد أن الحوكمة الرشيدة تشكل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أي مجتمع لتحقيق العدالة، الشفافية، المساءلة، والتنمية المستدامة. فقد أثبتت التجارب الدولية والمحلية أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب ضمان سيادة القانون، الشفافية في التعاملات الحكومية، والمشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في عملية صنع القرار.

علاقة الحوكمة الرشيدة بـ الديمقراطية و التنمية المستدامة ليست مجرد علاقة تكاملية، بل هي أيضًا عملية ديناميكية يتطلب نجاحها تضافر الجهود من قبل مختلف الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة، مثل الشفافية والمساءلة، يمكن للحكومات بناء الثقة مع المواطنين وتعزيز استقرار النظام السياسي، مما يساهم في دفع عجلة التنمية بشكل مستدام.

ومع ذلك، لا تخلو عملية تطبيق الحوكمة الرشيدة من تحديات، سواء كانت داخلية مثل الفساد أو ضعف المؤسسات، أو خارجية مثل الضغوط الاقتصادية والسياسية. لكن بالاستناد إلى أدوات وآليات فعّالة، مثل تعزيز الرقابة المستقلة، والاستفادة من التكنولوجيا، يمكن التغلب على هذه العقبات وفتح المجال لتحقيق حكم رشيد يعزز من رفاهية المجتمع ويضمن حقوق الأفراد.

ختامًا، يُعد الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا يتطلب توجيه السياسات نحو بناء مؤسسات قادرة على العمل بشفافية وكفاءة، وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات. من خلال ذلك، يمكن لكل دولة أن تبني قاعدة صلبة لتحقيق النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي، والتقدم الاجتماعي على المدى الطويل.

الفصل الثاني :ظاهرة الفساد وطرق مكافحتها

- **المحتويـــات**

- **تمهيد**
- **الإصار المفاهيمي لمكافحة الفساد**
- **المقدمة**
- **أولا : مفهوم الفساد**
- **ثانيا : أشكال الفساد ومظاهره**
- **ثالثا : أسباب الفساد**
- **رابعا : آليات وطرق مكافحة الفساد**
- **خامسا : الهيئات الدولية لمكافحة الفساد**
- **سادسا : الهيئات الوطنية المتخصصة في مكافحة الفساد**
- **سابعا : الهيئات الوطنية المتخصصة في مكافحة الفساد**
- **خلاصة**

تمهيد

إن الفساد، الذي يُعرَّف غالباً بإساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، يُضعف سيادة القانون ويؤدي إلى إهدار الموارد العامة وتقويض ثقة المواطنين في المؤسسات. لذلك، فإن التصدي لهذه الظاهرة لا يقتصر على إصدار التشريعات والعقوبات فحسب، بل يتطلب تبني سياسات شاملة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتفعيل الرقابة، وتطوير آليات للحوكمة الرشيدة.

في هذا السياق، تُشكّل مكافحة الفساد محوراً أساسياً لأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات قوية وفعّالة. ومن هنا تبرز أهمية البحث الأكاديمي حول هذه القضية، لفهم أبعادها، وتحليل أسبابها، واقتراح الحلول الملائمة للحد منها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمعات المختلفة.

يُعدُّ الحكم الراشد أحد المفاهيم الأساسية في إدارة شؤون الدول والمجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يجعل تبنيه ضرورة ملحّة بالنسبة لجميع الدول، سواء المتقدمة أو النامية. ومع ذلك، تواجه مساعي إرساء الحكم الراشد تحديات عديدة، لعلّ أبرزها ظاهرة الفساد التي تقف عقبة أمام تحقيق الأهداف المنشودة، لما تخلّفه من آثار سلبية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أصبح الفساد ظاهرة عالمية تهدد استقرار الدول ورفاهية شعوبها، حيث يتغلغل في المؤسسات العامة والخاصة، معرقلاً بذلك عمليات التنمية وإرساء أسس الحكم الراشد. يُعرّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وهو يأخذ أشكالاً مختلفة تتراوح بين الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، واستغلال النفوذ. ويُعدّ القضاء على هذه الظاهرة ضرورة لضمان بيئة تسودها الشفافية والمساءلة، ما يمهد الطريق نحو تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة.

تتمثل أهمية مكافحة الفساد في تأثيرها المباشر على جودة الحوكمة، حيث تسهم في بناء ثقة المواطنين في المؤسسات، وتعزز كفاءة استخدام الموارد العامة. ولهذا السبب، تبنّت الدول

والمنظمات الدولية العديد من الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى مكافحة الفساد من خلال تعزيز القوانين، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتفعيل دور المجتمع المدني. في هذا السياق، تأتي أهمية دراسة العلاقة بين مكافحة الفساد وإرساء الحكم الراشد، باعتبارهما عنصرين متلازمين لتحقيق التقدم والاستقرار في مختلف المجتمعات.

أولا : مفهوم الفساد:

1 –تعريف الفساد :

أ –التعريف اللغوي للفساد:

ورد في "لسان العرب" لابن منظور أن الفساد يعني نقيض الصلاح، ويقال: "فسد الشيء، فهو فاسد وفسيد" ولا يُقال "انفسد". كما يمكن القول "أفسدته"، أي جعله فاسدًا. وقد أشار إلى أن الفساد يُستخدم لوصف الأشياء التي تخرج عن طبيعتها السليمة أو حالتها المستقيمة.

أما " الراغب الأصفهاني"، فقد بيّن أن الفساد مأخوذ من الجذر الثلاثي (ف–س–د)، الذي يدل على الخروج. ويُعرّف الفساد بأنه خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج بسيطًا أو كبيرًا. وهو عكس الصلاح، ويمكن أن يُستخدم لوصف فساد النفس، البدن، أو أي أشياء أخرى تخرج عن حالتها الطبيعية أو استقامتها.[35]

ب – الفساد إصطلاحا :

[35] الحواس كعبوش ، "الفساد: قراءة نظرية في المفهوم و الأبعاد" ، مجلة مدارات سياسية ، جامعة الجزائر 3 ، المجلد 1 ، العدد 1 ، جوان 2017 ، ص 143 .

" يقصد به خروج الشيء عن الإعتدال ، و قيل الفساد هو انتقاص صورة الشيء ، و قد يصطلح على الفساد بمعنى الإبطال تارة ، و أخرى بمعنى إصابة الشيء بالعطب ، و مرة الإضطراب و الخلل ، و مرة بمعنى إلحاق الضرر "[36]

حظيت ظاهرة الفساد باهتمام واسع في العديد من الأبحاث والدراسات، ورغم الإجماع على أنها ظاهرة منتشرة على نطاق واسع ولا يخلو منها أي مجتمع، إلا أن الباحثين والدراسين لم يتمكنوا من التوصل إلى تعريف موحد للفساد. يعود هذا التباين إلى مجموعة من العوامل، أبرزها:

– غياب منهجية موحدة لدراسة الظاهرة نتيجة اختلاف انتماءات الأفراد والهيئات التي تناولتها، وتنوع الحقول التي تهتم بها، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو إدارية.

– التباين في القيم المجتمعية والثقافية التي تحدد ما يُعتبر فسادًا أو سلوكًا غير أخلاقي، وما يُبرر أو يُقبل في كل مجتمع.

– اختلاف النظرة إلى الظاهرة بين المختصين وعامة الناس، مما يؤدي إلى تباين الفهم حول مضمون الفساد.

– الطبيعة الديناميكية للفساد، حيث يتجدد باستمرار ويتخذ أشكالًا جديدة تواكب التحولات التي تشهدها المجتمعات.

– ارتباط الفساد بالعنصر البشري، مما يجعله مستمرًا وقابلاً للاستشراء بغض النظر عن القيود الموضوعة للحد منه.

هذا التعدد في العوامل جعل من الصعب وضع تعريف شامل للفساد، إلا أن جميع التعريفات تتفق على كونه سلوكًا ينطوي على إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية أو غير

---

[36] سمير شعبان ، ظاهرة الفساد من منظور إسلامي ،المفهوم و الرؤية العلاجية ، جامعة باتنة ، ص 77 .

مشروعة.

– **تعريف البنك الدولي** :عرّف البنك الدولي (1997) الفساد بأنه "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية". ويُبرز هذا التعريف تركيزه على الفساد داخل القطاع العام، مشيرًا إلى الأفعال غير المشروعة التي تصدر عن الموظفين العموميين، موظفي الخدمة المدنية، أو السياسيين بهدف تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.".[37]

" يُعرَّف الفساد على أنه "مجموعة من الأعمال أو المخالفات التي تُرتكب ضد المصلحة العامة أو مواردها، وتشمل انتهاك القوانين واللوائح لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح غير مشروعة".

ويُعرَّف أيضًا بأنه "سوء استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مصالح شخصية أو مكاسب خاصة بشكل يتعارض مع القوانين والقيم الأخلاقية".

بشكل عام، يشمل الفساد استغلال موظفي الدولة لمناصبهم أو سلطاتهم لتحقيق منافع شخصية أو جماعية على حساب المصلحة العامة." [38]

تعرّف **منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)** الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية". ويُبرز هذا التعريف تطورًا مهمًا من خلال الإشارة إلى "السلطة المؤتمنة" بدلاً من الاقتصار على "الوظيفة العامة" أو "السلطة العامة". ويُتيح هذا التعريف تغطية أشكال الفساد التي تتجاوز نطاق السياسيين أو البيروقراطيين أو السلطات العامة، ليشمل أنواعًا أخرى من الفساد المرتبطة بمختلف القطاعات والمستويات.[39]

---

[37] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، على الموقع
: www.unodc.org.corruption-baseline-définition

[38] جهيدة ركاش ، "آليات مكافحة الفساد الإداري و المالي و ضرورات تفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر" ، مجلة تحولات ، جامعة ورقلة ، أوت 2019 ، المجلد 2 ، العدد 2 ، ص 36 .

[39] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، الموقع الالكتروني السابق .

أما "**هانتنجتون**" فيعرّف الفساد بأنه: "سلوك الموظفين الحكوميين المنحرفين عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة". كما يشير إلى أن الفساد يُعد وسيلة لقياس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة.

وتتجلى ظاهرة الفساد من خلال مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض المسؤولين في المناصب العامة. ويُختصر الفساد وفق المعادلة التالية:

الفساد = درجة احتكار القرار + حرية التصرف – المساءلة . [40]

وفقًا **لرؤية روبرت تلمان (1986)**، يُعرف الفساد على أنه ظاهرة تتفشى في بيئة تكون فيها المعاملات السرية إلى حد كبير، حيث لا تُفرض عقوبات رسمية أو جزاءات على الأفعال المخالفة مثل الرشوة أو توظيف الأقارب الذين لا يمتلكون المؤهلات اللازمة. كما يُعزى ذلك إلى وجود نظام بيروقراطي ضعيف أو غير فعال، مما يُسهل ممارسة الفساد ويجعله أمرًا أكثر شيوعًا في مثل هذه البيئات.[41]

تعريف المشرع الجزائري :[42]

عرف المشرع الجزائري الفساد من خلال تحديد الجرائم المرتبطة به وتعدادها بموجب القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدّل والمتمّم بالأمر 05/10. ويأتي هذا القانون تطبيقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادقت عليها الجزائر، بهدف تفعيل آليات مكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

---

[40] محمد فراحي ، "التنمية السياسية و مكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد –الجزائر نموذجا – "، مجلة القامون الدستوري و المؤسسات السياسية ، العدد الأول ، ص 186 .

[41] خالد عيادة عليمات ، "الفساد أسبابه أشكاله و طرق مكافحته في الأردن ، –دراسة ميدانية – "، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، سبتمبر 2014 ، العدد 2 ص 204 .

[42] أمينة بن جدو ، "الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد ، دراسة حالة الجزائر للفترة (2017/1997)" ، مجلة نور للدراسات الإقتصادية ، مجلد 6 ، العدد 10 ، جوان 2020، ص 491 .

وقد نصت المادة الثانية (الفقرة الأولى) من القانون المذكور على تعريف الفساد من خلال الإشارة إلى الباب الرابع، الذي يحدد مظاهر الفساد المختلفة، والتي تشمل:

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية؛
- الامتيازات غير المبررة والرشوة في الصفقات العمومية، وأخذ الفوائد غير المبررة؛
- اختلاس الممتلكات العامة أو استعمالها بشكل غير قانوني من قبل موظف عمومي؛
- الإعفاءات والتخفيضات الضريبية غير المبررة؛
- استغلال النفوذ وإساءة استعمال الوظيفة؛
- عدم التصريح بالممتلكات أو التصريح الكاذب، والإثراء غير المشروع؛
- تلقي الهدايا والرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات الخاصة؛
- التمويل غير المشروع للأحزاب السياسية؛
- تبييض العائدات الإجرامية، الإخفاء، وعرقلة سير العدالة؛
- البلاغات الكيدية والإبلاغ الكاذب.

ثانيا : أشكال الفساد ومظاهره :

يعتبر الفساد من الظواهر المعقدة التي تتعدد أشكالها ومظاهرها، مما يجعل تأثيرها يمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تتنوع هذه الأشكال من حيث الأساليب والآليات التي يتم من خلالها تنفيذ الفساد، مما يسهم في تقويض المؤسسات الوطنية ويضر بالقيم السائدة في المجتمع. تتضمن أبرز أشكاه ما يلي :

1- الرشوة : هي حصول الشخص على منفعة مالية مقابل تنفيذ أعمال تخالف التشريع أو القوانين المعمول بها، وتتمثل في أي منفعة يحصل عليها موظف نتيجة تنفيذ عمل غير قانوني لصالح الراشي.

2- المحسوبية : هي استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لصالح شخص أو جهة معينة بطرق تتعارض مع القوانين والتشريعات. " [43]

3- سوء استخدام السلطة : هو استغلال السلطة الممنوحة للفرد لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية بطرق تخالف القوانين والأخلاقيات المتعارف عليها.[44]

4- النصب والاحتيال : هي جرائم اقتصادية تشمل الغش والتلاعب بالحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة، وقد يتم تنفيذ عمليات الاحتيال بواسطة مسؤولين أو موظفي حكومة أو سياسيين نافذين. [45]

5- الإثراء غير المشروع : يمثل الإثراء أو الكسب غير المشروع أحد أشكال الفساد الخفية والمراوغة التي يتم تنفيذها بذكاء عبر استغلال الثغرات القانونية. ويظهر هذا النوع من الفساد في زيادة كبيرة وغير مبررة في ممتلكات الموظف، بحيث لا يمكن تفسيرها بصورة معقولة مقارنة بدخله المشروع.

6- التزوير و التزييف في العملة : يعد التزوير والتزييف في العملة من أبرز صور الفساد الاقتصادي التي تضر بالاقتصاد الوطني وتؤثر على استقرار الأسواق. يتمثل التزوير في إنتاج عملات مزيفة أو تغيير شكلها باستخدام تقنيات غير قانونية، بهدف تمريرها في الأسواق كأنها عملة حقيقية. يسبب هذا الفعل تدهورًا في قيمة العملة الأصلية ويفقد الناس الثقة في

---

[43] مداحي عثمان ، الجهود الدولية لمكافحة الفساد – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجًا ، جامعة لونيسي علي البليدة 2 ، 2019 ، ص 6 .

[44] العشاوي عبد العزيز ، الحكم الراشد و مكافحة الفساد ، جامعة سعد دحلب البليدة ، ص 156 .

[45] مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

النظام المالي. كما أن التزييف يؤدي إلى مشاكل في تداول الأموال، حيث يضطر الأفراد والمؤسسات إلى تحمل خسائر مالية نتيجة تداول عملات غير صالحة.[46]

7- إعاقة سير العدالة : المقصود بعرقلة سير العدالة كل سلوك يخل بالواجبات التي تقع على عاتق الأفراد والمؤثرة على سير العدالة، بالإضافة إلى الأعمال التي تؤثر على إدارة عمل القضاء بواجباته.[47]

8- التحيز والمحاباة: تُعد المحاباة أسلوبًا يعتمد على تفضيل أفراد أو مجموعات معينة بناءً على العلاقات الاجتماعية أو الشخصية، دون مراعاة معايير الكفاءة والجدارة. يتمثل ذلك في منح الفرص أو الامتيازات بشكل غير عادل، مثل توظيف الأقارب في مواقع حساسة أو تقديم الخدمات الطبية لأبناء المسؤولين على حساب الآخرين، مما يؤدي إلى تراجع العدالة وتعزيز الفساد المؤسسي.[48]

9- الغدر والإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة أو الرسم : يمنح القانون بعض الموظفين سلطات وامتيازات لتسهيل أداء مهامهم لصالح الدولة، لكنه في المقابل يلزمهم بالتقيد بالقانون. ويشمل ذلك تحصيل الرسوم والضرائب والمستحقات المالية من أصحاب الشأن. يجب على الموظف أن يلتزم أثناء عملية التحصيل بما ينص عليه القانون، دون أن يفرض

---

[46] سمير شعبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

[47] عائشة لخشين ، "مكافحة الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته" ، مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية ، 2021 ، المجلد 4 ، العدد 1 ، ص 76 .

[48] صالح محرز ، طارق راشي ، "الفساد الإقتصادي أسبابه و آثاره و ميكانيزمات مكافحته في الجزائر"، مجلة الحدث للدراسات المالية و الإقتصادية ، 2020، العدد 4 ، ص 27 .

ما هو غير مستحق أو يتجاوز الحدود المقررة. فإذا قام بذلك، يكون قد خالف القانون وارتكب جريمة الغدر.[49]

ثالثا : أسباب الفساد

الفساد ظاهرة معقدة تنجم عن مجموعة من العوامل المختلفة التي تتداخل مع بعضها البعض. يمكن تقسيم أسباب الفساد إلى عدة فئات رئيسية، منها الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والإدارية. على الصعيد السياسي، تتسبب الأنظمة السياسية غير المستقرة أو الفاسدة في غياب الشفافية والمساءلة، مما يعزز من انتشار الفساد. أما الأسباب الاقتصادية فتتعلق بالفقر والبطالة، حيث يجد البعض في الفساد وسيلة للبقاء على قيد الحياة. من ناحية أخرى، يؤدي ضعف النظام القانوني وغياب الرقابة إلى تسهيل عمليات الفساد. كذلك، تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً في تعزيز هذه الظاهرة، حيث قد تكون بعض المجتمعات متسامحة مع الممارسات الفاسدة. في المجمل، فإن الفساد يعكس ضعف المؤسسات والأنظمة التي من المفترض أن تمنع وقوعه، ويؤدي إلى تداعيات سلبية على التنمية والاستقرار الاجتماعي.

1 – الأسباب الإقتصادية للفساد :[50]

أ. سوء استغلال السلطة : يُشير إلى استخدام السلطة أو المنصب الممنوح لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة، وذلك بطرق تتعارض مع القوانين والقيم الأخلاقية، مما يخلق بيئة مواتية للفساد والإضرار بالنظام العام.

---

[49] عائشة لخشين ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

[50] عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، "ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري : دراسة في الأسباب و آليات المكافحة "، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جوان 2018 ، المجلد 7 ، العدد 1 ، ص 16.

ب . تدني مستوى الأجور للموظفين الحكوميين : يؤدي انخفاض دخل الموظفين الحكوميين إلى جعلهم عرضة للإغراءات غير المشروعة، مثل قبول الرشاوى أو استغلال مناصبهم لتحسين أوضاعهم المعيشية. هذا الوضع يعزز ظاهرة الفساد ويزيد من الفجوة الطبقية والتفاوت الاقتصادي في المجتمع.

ج .عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية : إن وجود منظومة قانونية فعالة تدعمها حكومة قادرة على تطبيق القوانين بصرامة يحد من انتشار الفساد ويُعزز كفاءة المؤسسات في أداء مهامها، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من البيروقراطية، وتحسين مستويات المعيشة. بالمقابل، يؤدي فشل البيئة القانونية في أداء وظائفها إلى لجوء المتعاملين إلى طرق غير قانونية لإنجاز أعمالهم، مما يُفاقم ظاهرة الفساد.[51]

د . وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع : تُعتبر وفرة الموارد الطبيعية في بعض المجتمعات عاملًا يسهم في زيادة ممارسات الفساد، حيث يُغري المسؤولين باستغلال هذه الثروات لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية، بخلاف المجتمعات ذات الموارد المحدودة التي تخضع لمزيد من الرقابة والشفافية.

هـ . ارتفاع نسبة ميزانية الدفاع في الميزانية العامة [52]: يرتبط تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة لقطاع الدفاع بزيادة احتمالات الفساد، وذلك بسبب الطابع السري لعقود شراء الأسلحة والمعدات العسكرية وانخفاض مستوى الشفافية في هذه العمليات، حيث غالبًا لا تُناقش هذه الصفقات في المجالس التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، تتميز مشاريع الدفاع بكثافة رأس المال، مما يؤدي إلى تنافس شركات خاصة على الفوز بعقود الشراء أو الإنشاء، أحيانًا

---

[51] لحين فريد ، "الفساد الإقتصادي اسبابه تداعياته و آليات مكافحته "، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée ، ديسمبر 2014 ، ص 202 .

[52] عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

باستخدام وسائل غير مشروعة مثل تقديم الرشاوى للحصول على المعلومات أو ضمان الفوز بالعطاءات.

و . غسيل الأموال : يُعد غسيل الأموال من الجرائم الاقتصادية الحديثة المرتبطة بالفساد والجريمة المنظمة، بما في ذلك تجارة المخدرات، والفساد السياسي، والرشوة، والتهريب. تتم هذه الجريمة عبر البنوك والمؤسسات المالية التي توفر قنوات تُستخدم لإضفاء الشرعية على الأموال ذات المصدر غير المشروع، مما يُتيح إدخالها إلى النظام الاقتصادي الرسمي بشكل يبدو قانونيًا.[53]

2 – الأسباب السياسية للفساد[54] :

أ. السياسات الاقتصادية والتعليمية غير السليمة :السياسات الاقتصادية والتعليمية غير المدروسة تساهم بشكل مباشر في تفشي الفساد. عندما تفتقر هذه السياسات إلى الشفافية والكفاءة، يتسبب ذلك في استغلال الموارد العامة ويزيد من فرص الفساد.

ب. نظام الامتيازات لفئات معينة : منح امتيازات خاصة لفئات معينة من المجتمع يؤدي إلى تعزيز الفجوات الاجتماعية ويخلق بيئة مشجعة للفساد. كما يسهم في إثارة الصراعات الإقليمية والدولية نتيجة للتفاوت في توزيع الثروات.

---

[53] بن عزوز محمد ، "الفساد الإداري و الإقتصادي ، و آثاره و آليات مكافحته ، –حالة الجزائر – " ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية ، 2016 ، العدد 7 ، ص 203 .

[54] شعبان فرج : "الحكم الراشد: إطار حديث لترشيد الإنفاق العام ومكافحة الفقر – دراسة حالة الجزائر 2010/2000 "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية ، 2012/2011 ، ص 57 .

ج. تكرار تغيير الحكومات : التغيرات المستمرة في الحكومات تخلق حالة من عدم الاستقرار الإداري والسياسي، مما يؤدي إلى ضعف استمرارية السياسات ويعزز من فرص الفساد في الأجهزة الحكومية.

د. انتشار الفقر والجهل : الفقر والجهل يشكلان بيئة خصبة للفساد، حيث يعجز المواطنون عن المطالبة بحقوقهم. كما أن القيم التقليدية والروابط العائلية تؤثر في اتخاذ القرارات السياسية وتساهم في ترسيخ الفساد .

هـ. عدم الفصل المتوازن بين السلطات : عدم الالتزام بالفصل المتوازن بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية يؤدي إلى تركيز السلطة في يد فئة معينة، مما يضعف الرقابة المتبادلة ويشجع على الفساد. كما أن ضعف استقلالية الجهاز القضائي يزيد من تفشي الفساد .

و. ضعف أجهزة الرقابة وعدم استقلاليتها : عدم فاعلية أجهزة الرقابة الحكومية وغياب استقلاليتها يسهم في تعثر جهود مكافحة الفساد. من دون قدرة هذه الأجهزة على أداء دورها بشكل حيادي وفعال، يتعذر الحد من الفساد.

ن. غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة : غياب الأنظمة والقواعد المكتوبة التي تنظم العمل في القطاعات العامة والخاصة يعد من أهم أسباب الفساد. هذا الفراغ التنظيمي يتيح الفرصة للممارسات الفاسدة ويجعل من الصعب محاسبة المخالفين.

ر. تقييد حرية الإعلام وغياب الوصول للمعلومات : قمع حرية الإعلام وعدم السماح للصحفيين أو المواطنين بالوصول إلى المعلومات أو السجلات التجارية يحرم المجتمع من ممارسة دور رقابي فعال. هذا يزيد من فرص الفساد ويقلل من الشفافية في عمل المؤسسات.

ز. **ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني** : عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني أو عدم حيادها في الرقابة على الأداء الحكومي يسهم في تقوية الفساد. هذه المؤسسات يجب أن تكون قادرة على التأثير على السياسات الحكومية بشكل مستقل لضمان الشفافية والمساءلة.

ع. **غياب التشريعات لمكافحة الفساد** : نقص التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض عقوبات صارمة على مرتكبيه يشكل بيئة خصبة لنمو الفساد. فغياب هذه التشريعات يعزز من إفلات الفاسدين من العقاب ويقلل من تأثير مكافحة الفساد

غ- **فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية**[55] : يعتبر فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية من أبرز أنواع الفساد السياسي، ويشمل التدخل في عملية اتخاذ القرارات على المستويين التشريعي والتنفيذي، مما يؤدي إلى تعطيل سير العمل بفعالية. فقد شهدت العديد من الدول حالات فساد مرتبطة بتدخل النخب السياسية في اتخاذ القرارات بشكل غير شفاف، مما أثر على مصداقية المؤسسات.

ف . **ضعف الحكومات وعدم توفر الإرادة السياسية لمحاربة الفساد** [56]: يؤدي ضعف الحكومات إلى غياب الفعالية في تطبيق القوانين واتخاذ الإجراءات الحازمة لمكافحة الفساد. وعندما تفتقر القيادة السياسية إلى الإرادة الحقيقية لمحاربة الفساد، تتفاقم المشكلة نتيجة التراخي في الرقابة والمساءلة، مما يُتيح للممارسات غير القانونية الانتشار دون عقاب. هذا الوضع يُضعف ثقة المواطنين في المؤسسات ويُعرقل جهود التنمية

3 – الأسباب الإدارية للفساد:[57]

---

[55] بنعودة حورية ، "الفساد السياسي أسبابه و آثاره "، مجلة البحوث القانونية و السياسية ، 2014 ، العدد 2 ، ص 207 .

[56] لحين فريد ، مرجع سبق ذكره ، ص 202 .

[57] مداحي عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

تشير الأسباب الإدارية إلى العوامل التي تُهيّئ البيئة الملائمة للفساد الإداري وتشجع على انتشاره. ومن أبرز هذه الأسباب:

أ. تضخم الجهاز الإداري : يؤدي تضخم الهياكل الإدارية إلى صعوبة مراقبة الموظفين وزيادة فرص الفساد.

ب. سوء التنظيم الإداري : يُضعف ضعف الهيكلة والتنظيم كفاءة العمل الإداري ويخلق بيئة غير منضبطة.

ج. غياب المركزية وافتقار التفويض في اتخاذ القرارات : يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف الكفاءة في صنع القرار.

د. تعقد الإجراءات الإدارية وسيطرة البيروقراطية : يجعل الإدارة أكثر بطئًا وعرضة للفساد، حيث يتم استغلال التعقيد لتحقيق مصالح شخصية.

هـ. ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية : فغياب آليات الرقابة الفعالة يُتيح للموظفين استغلال مناصبهم دون خوف من المحاسبة.

و. عدم التوازن بين السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري : ما يؤدي إلى استغلال السلطة دون تحمل تبعات القرارات.

ن. افتقار معايير موضوعية للتوظيف والترقية : يجعل المحسوبية والوساطة معيارًا بدلاً من الكفاءة في الإدارة العامة.

ر. عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة : ما يدفع البعض إلى اللجوء للفساد لتغطية احتياجاتهم.

ز. ضعف القيادات الإدارية وفسادها : يُسهم ضعف النزاهة والكفاءة لدى القيادات في نشر ثقافة الفساد داخل المؤسسة.

4 – الأسباب القانونية للفساد :[58]

أ. غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي : تعتمد الحكومات بشكل كبير على وجود أنظمة قضائية عادلة ومستقلة، حيث تضمن هذه الأنظمة فرض هيمنتها وتطبيق قوانينها بشكل عادل على الجميع. ومع ذلك، يؤدي غياب المحاسبة وضعف القضاء إلى تفشي الفساد.

ب. وجود أنظمة أو قوانين تشجع على الفساد : قد تساهم بعض القوانين أو التشريعات في تعزيز بيئة الفساد من خلال توفير ثغرات أو تسهيلات تستغل لتحقيق مصالح شخصية.

ج. القصور التشريعي: يعتبر القصور في التشريعات أحد العوامل الرئيسية التي تُسهم في انتشار جرائم الفساد. فغالبًا ما تقتصر النصوص المتعلقة بمكافحة الفساد على قانون العقوبات والقانون الجنائي، مما يجعل الموظف العام غير مدرك للمخالفات التي تندرج تحت الممارسات الفاسدة، أو للإجراءات المترتبة على ارتكابها.

د. الثغرات القانونية : وجود ثغرات قانونية بين مختلف المؤسسات والمنظمات يؤدي إلى انتشار الفساد، حيث يستغل الموظف العمومي هذه الثغرات للتهرب من تنفيذ القوانين أو تفسيرها بطريقة تتعارض مع المصالح العامة.

5– الأسباب الاجتماعية للفساد: [59]

أ. آثار الحروب ونتائجها : تشمل التدخلات الخارجية والتكوينات الطائفية والعشائرية التي تؤدي إلى خلل في النظام الاجتماعي وتزيد من فرص الفساد.

---

[58] محمد خليفة ، لعرج زخروف ، "دور الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري – الجزائر أنموذجًا" ، جملة السياسة العالمية ، 2022 ،المجلد 6، العدد 2، ص816 .

[59] الحواس كعبوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

ب. **عدم الالتزام بالقيم الاجتماعية** : غياب الرقيب والسلطة القادرة على فرض العقوبات على المخالفين للقواعد الاجتماعية يعزز من انتشار الفساد.

ج. **انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية** : يؤدي ضعف هذه الضوابط في مؤسسات الدولة والمجتمع إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

د. **سيادة القيم التقليدية** : الروابط التقليدية والمرتكزة على العوامل الطائفية والعشائرية قد تشجع على الفساد وتضعف من احترام القوانين.

خامسا : آليات وطرق مكافحة الفساد

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه الدول والمجتمعات، لما له من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والثقة في المؤسسات العامة. ومع تزايد الوعي العالمي بخطورة هذه الظاهرة، برزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعّالة وآليات مبتكرة لمكافحة الفساد بجميع أشكاله وصوره.

تتنوع طرق مكافحة الفساد بين تعزيز الشفافية في العمليات الحكومية، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية والقانونية، إلى جانب نشر ثقافة النزاهة والمساءلة في المجتمع. كما تعتمد فعالية هذه الآليات على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، حيث يُمكن أن تختلف الحلول والتدابير من مجتمع لآخر.

ولذلك، فإن تبنّي نهج شامل يجمع بين الإصلاحات التشريعية، وتقوية مؤسسات الحكم الرشيد، وتفعيل دور المواطن في مراقبة أداء المؤسسات، يُعد ضرورة ملحّة للحد من هذه الظاهرة وتحقيق التنمية المستدامة.

1- الآليات الثقافية لمكافحة الفساد : [60]

تتمثل الآليات الثقافية في وسيلتين رئيسيتين:

أ. التنشئة الاجتماعية: تشمل دور الأسرة في غرس قيم الأمانة والمسؤولية، والمؤسسات التعليمية في تشكيل شخصية الأطفال على تقدير الثروة ونبذ الفساد، بالإضافة إلى دور المساجد في التوعية بمخاطر الفساد وتعزيز النزاهة عبر الخطب والدروس الدينية.

ب. وسائل الإعلام: تسهم في كشف الفساد عبر النقد البنّاء، ورفع وعي المواطنين بمخاطره وأهمية الإصلاح، مما يعزز المسؤولية المجتمعية لمكافحته.

ج - الآليات الرقابية والتنظيمية لمكافحة الفساد :

. استقلالية الأجهزة الرقابية :

- ضمان استقلال الأجهزة الرقابية الإدارية عن السلطة التنفيذية.
- منحها الصلاحيات الكاملة لممارسة الرقابة المالية والقانونية على الأموال العامة.

. تفعيل دور الهيئات الرقابية :

- تعزيز دور مجلس المحاسبة في مراقبة المال العام.

---

[60] حزيط محمد ، محاضرات مقياس مكافحة الفساد ، خاص بطلبة السنة الثانية ماستر حقوق، السداسي الثالث ، تخصص: ق. بيئي + ق. أسرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم القانون الخاص ، 2023/2022 ، ص 11 .

– تمكين المفتشية العامة للمالية من أداء مهامها بفعالية في الرقابة المالية والقانونية.

– إصدار النصوص القانونية التي توفر لهذه الهيئات الصلاحيات اللازمة لكشف المخالفات ومعاقبة مرتكبيها.

. الرقابة على الممتلكات المشبوهة :

– تفعيل دور الهيئة المختصة بتلقي التصريحات بالممتلكات.

– منح الهيئة سلطة التحقيق في صحة التصريحات ومصادر الممتلكات.

– مراقبة مصادر الممتلكات لضمان الشفافية والنزاهة.

سادسا : الهيئات الدولية لمكافحة الفساد

تعتبر الهيئات والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد من الأدوات الأساسية في التصدي لظاهرة الفساد التي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والسياسية في مختلف الدول. إذ تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية، وتطوير آليات الوقاية من الفساد، وتقديم الدعم الفني والقانوني للدول في جهودها لمكافحة هذه الآفة. من خلال التعاون بين الدول والمنظمات الدولية، يتم تبادل الخبرات، وتنسيق السياسات، ووضع استراتيجيات موحدة لمكافحة الفساد على المستوى

العالمي، و هذه بعض الهيئات والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وأدوارها في تعزيز الشفافية، ودعم الحكومات في جهودها للحد من الفساد على مختلف الأصعدة.

1-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا 1988):[61]

تُعرف " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية"، والمعروفة باتفاقية فيينا لعام 1988، كإطار قانوني دولي يهدف إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال المرتبط بها. ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بإضفاء الصفة الإجرامية على الأنشطة التي تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، مثل غسيل الأموال، والتستر على حركتها ومصدرها ومالكها. كما تضمنت الاتفاقية آليات لتعزيز التعاون الدولي، مثل تسهيل التعاون القضائي والإداري وتبادل المتهمين بين الدول، إضافة إلى إقرارها بحق كل دولة في وضع تشريعاتها الوطنية لتوصيف الجرائم المرتبطة بهذه الأنشطة. تُعد الاتفاقية خطوة حاسمة في جهود المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال، وبلغ عدد الدول المنضمة إليها 106 دول منذ اعتمادها، مما يعكس التزامًا عالميًا بهذه القضايا.

- أهمية الاتفاقية:

[61] مصباح بلقاسم ، "الحكم الراشد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3، 2017/2016 ، ص 75 .

تُعد اتفاقية فيينا لعام 1988 خطوة حاسمة في اعتراف المجتمع الدولي بضرورة مكافحة غسيل الأموال لارتباطه بجريمة المخدرات. وقد شكلت الاتفاقية جزءًا من جهود أوسع لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بمختلف أنواعها.

2 – اتفاقية التحالف العالمي الإفريقي ضد الفساد :

هي اتفاقية نشأت عن اجتماع دول إفريقية تحت مظلة "التحالف العالمي الإفريقي ضد الفساد"، بهدف تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في القارة الإفريقية. تهدف الاتفاقية إلى إنشاء مؤسسات رقابية تضمن الشفافية في المحاسبة وإدارة الأموال العامة، ووضع قواعد سلوكية ملزمة للموظفين الرسميين تضمن القضاء على تضارب المصالح، إلى جانب تعزيز استقلالية وفعالية الهيئات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد. كما تتضمن الاتفاقية تبني إجراءات تضمن الشفافية في المناقصات والمشاريع العامة، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات قانونية تُلزم الدول بتنفيذ المبادئ المتفق عليها.

– أهميتها :

تبرز أهمية هذه الاتفاقية في دورها المحوري لبناء بيئة مؤسساتية نزيهة تُعزز الشفافية، وتشجع التعاون بين الدول الإفريقية، وتساهم في تقليل استغلال المناصب العامة، مما يدعم التنمية المستدامة والاستقرار في القارة.

" تم في هذا التحالف تبني 25 مبدأ رئيسيًا التزمت الدول الأعضاء بتنفيذها، منها إنشاء مؤسسات لضمان الشفافية في إدارة الأموال العامة، واعتماد قوانين سلوكية للموظفين للقضاء على تضارب المصالح، وتعزيز استقلالية وفعالية هيئات مكافحة الفساد، وضمان الشفافية في المناقصات والمشاريع العامة، مع توقيع اتفاقية لضمان تنفيذ هذه المبادئ. وفي عام 1999، طور التحالف العالمي لإفريقيا (GCA) مبادئ غير ملزمة لمكافحة الفساد، وتم اعتمادها من قبل الأعضاء الإحدى عشر في التحالف.

كما أطلقت مجموعة التنمية الإفريقية الجنوبية (SADC) بروتوكولًا لمكافحة الفساد في عام 2001، حيث تبنت الدول الأعضاء الأربعة عشر في المجموعة هذا البروتوكول، الذي يمثل إطارًا مشتركًا للتصدي للفساد وتعزيز الشفافية في القارة الإفريقية." [62]

3 – صندوق النقد الدولي وإصلاحاته في مكافحة الفساد :

صندوق النقد الدولي (IMF) هو مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1944 بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي على مستوى العالم. يقدم الصندوق الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء لمساعدتها في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتعزيز النمو المستدام، إضافة إلى دوره في مكافحة الفساد من خلال برامج إصلاحية.

– أبرز إصلاحات الصندوق في مكافحة الفساد: [63]

ضمن جهوده لتعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد، قام صندوق النقد الدولي بتطبيق مجموعة من الإصلاحات المهمة، منها:

1. الإصلاحات القضائية : تعزيز النزاهة والاستقلالية في الأنظمة القضائية، مع التركيز على بناء القدرات المؤسسية لضمان تطبيق القانون بفعالية.

2. إصلاح الخدمة المدنية والمؤسسات العامة : تحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الأمانة والكفاءة، مع وضع آليات تحد من حالات عدم الأمانة.

---

[62] كريمة بقدي ، "الآليات الدولية لمكافحة الفساد" ، مجلة الدراسات الحقوقية ، جامعة محمد بن أحمد – وهران 2 ، ديسمبر 2022
المجلد 09، العدد 02 ، ص 68 .

[63] مختاري لحسن ، رقاب محمد ، "المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد "، مخبر الدراسات القانونية و الإقتصادية ، 2023 ، المجلد 7 ، العدد 2 ، ص 1115 .

3. تبسيط الأنظمة الضريبية والقواعد التنظيمية : تقليل التعقيد الإداري الذي قد يؤدي إلى ممارسات فساد.

4. استخدام آليات تنافسية : مثل المزادات والعطاءات التنافسية، إلى جانب اعتماد أنظمة تنظيمية مستندة إلى السوق للحد من التقديرات البيروقراطية.

5. تدعيم قوانين تمويل الحملات الانتخابية : ووضع ضوابط صارمة لتجنب تضارب المصالح بين المسؤولين.

6. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني: بما يشمل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المجتمعية، التي تسهم في الرقابة والمساءلة العامة.

أهميته : يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال دعم الإصلاحات القضائية والإدارية، وتبسيط القوانين والأنظمة الضريبية. كما يساهم في تعزيز استقلالية المؤسسات وتقوية الرقابة على الأموال العامة، مما يقلل فرص الفساد ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

4 – البنك الدولي في مكافحة الفساد :

البنك الدولي هو إحدى أبرز المؤسسات المالية الدولية، تأسس عام 1944، ويهدف إلى تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية لتحسين التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. يتكون البنك من عدة مؤسسات فرعية، أبرزها "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" (IBRD) و"المؤسسة الدولية للتنمية" (IDA)، ويعمل على تمويل المشروعات التنموية، تقديم الاستشارات الاقتصادية، وتطوير السياسات العامة في الدول الأعضاء. يعتبر البنك الدولي شريكًا رئيسيًا في جهود مكافحة الفساد على المستوى العالمي من خلال مبادراته لدعم الحكم الرشيد وتعزيز الشفافية.

" يركز البنك الدولي على مكافحة الفساد لما له من آثار سلبية على اقتصاد الدول وتنميتها. يهدف البنك إلى مساعدة الدول في الانتقال من بيئة فساد منظم إلى حكومات أكثر كفاءة،

مما يخفف من آثار الفساد على التنمية. لتحقيق ذلك، وضع البنك استراتيجيات رئيسية تتضمن منع الاحتيال في المشروعات الممولة، تقديم المساعدات للدول الراغبة في مكافحة الفساد، واعتبار مكافحة الفساد شرطًا أساسيًا لتقديم خدمات البنك. كما يدعم الجهود الدولية لمحاربة الفساد ، أبرز الإجراءات الرادعة تشمل استبعاد الأشخاص والشركات المدانة بالفساد من مشروعاته ونشر قرارات عدم أهليتهم، مما يؤثر على سمعتهم في الأسواق العالمية. هذه الإجراءات تسهم بشكل كبير في ردع الشركات عن ممارسات الفساد وتعزيز الشفافية على المستوى الدولي."[64]

أظهرت سياسة البنك الدولي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أن الفساد مشكلة معقدة تشمل تفاعلات بين الدولة والمجتمع، بدءًا من استيلاء الدولة على ممتلكات الأفراد والشركات، مما يضطرهم لدفع رشاوى للمسؤولين السياسيين. كما يبرز الفساد الإداري من خلال تسوية اللوائح لصالح المصالح الخاصة. يسهم البنك الدولي في مكافحة الفساد عبر توفير معايير موضوعية وشفافة، وتقديم المساعدة التقنية والخبرات لدول المنطقة. ومنذ عام 1992، عمل البنك على تقليل الفساد من خلال برامج إقراض منخفضة الفائدة وضمان الشفافية والمساءلة في المشاريع الحكومية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة.[65]

-**أهمية البنك الدولي في مكافحة الفساد** : يساهم البنك الدولي في مكافحة الفساد من خلال دعم الشفافية والحكم الرشيد، واشتراط مكافحة الفساد لتقديم المساعدات والقروض. كما يفرض إجراءات رادعة مثل استبعاد الشركات والأفراد المدانين بالفساد من مشاريعه، مما يعزز المساءلة ويحد من الممارسات الفاسدة عالميًا.

5- الاتفاقية الأوروبية الجنائية حول الفساد :

---

[64] كريمة بقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

[65] عمروش أحسن، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد" ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، 2022 ، مجلد 13 ، عدد1 ، ص 131 .

تم توقيع الاتفاقية الأوروبية الجنائية حول الفساد في 22 يناير 2003، ودخلت حيز التنفيذ في يوليو 2005. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتدعيم فهمها لأهمية التعاون في مجال مكافحة الفساد. كما تسعى إلى تطبيق سياسة جنائية موحدة لمحاربة الفساد، بما في ذلك تطوير التشريعات المناسبة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة. ويُعتبر الفساد انتهاكاً لسيادة القانون والحقوق الإنسانية، ويقوض مبادئ الحكم الرشيد ويساهم في تشويه الممارسات السليمة، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية. لذلك، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التنسيق الجنائي بين الدول الأوروبية لمكافحة الفساد بشكل فعال.[66]

-مضمون الاتفاقية الأوروبية الجنائية حول الفساد:

تحدد الاتفاقية الأوروبية الجنائية حول الفساد مجموعة من الجرائم المتعلقة بالفساد، ومنها الرشوة في القطاعين العام والخاص، حيث تشمل تقديم أو تلقي رشوة للحصول على موافقات أو قرارات غير قانونية. كما تتناول التجارة بالنفوذ، وهي التلاعب غير القانوني في القرارات للحصول على مكاسب شخصية. وتشمل أيضًا جرائم التزوير، مثل التلاعب في الوثائق الرسمية والمعلومات بهدف ارتكاب الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الاتفاقية إلى مكافحة غسل الأموال الناتجة عن الفساد. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الفساد عبر إطار قانوني مشترك.[67]

أهميتها : تعد الاتفاقية الأوروبية الجنائية حول الفساد مهمة لأنها توفر إطارًا قانونيًا موحدًا لتعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الفساد عبر الحدود. تساهم في تعزيز الشفافية، سيادة القانون، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال محاربة الجرائم المرتبطة بالفساد مثل الرشوة والتجارة بالنفوذ.

---

[66] مشطر ليلى ، "قراءة في بعض الاتفاقيات الدولية المعتمدة كآلية لمكافحة الفساد" ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، 2022، المجلد 8 ، العدد 1 ، ص 175 .

[67] نفسه ، ص 176 .

سابعا : الهيئات الوطنية المتخصصة في مكافحة الفساد

تعد الهيئات الوطنية المتخصصة في مكافحة الفساد من الركائز الأساسية لضمان الشفافية والنزاهة في الدول، حيث تسهم بشكل مباشر في تطوير وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى محاربة الفساد. في الجزائر، تبرز السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كإحدى الهيئات البارزة في هذا المجال، حيث تتولى مسؤوليات هامة في وضع الاستراتيجيات وتنفيذها لمكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الديوان المركزي لقمع الفساد من الهيئات التنفيذية التي تركز على التحقيقات وملاحقة المتورطين في قضايا الفساد. هذه الهيئات تعمل بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى لتحقيق أهدافها، مثل تعزيز آليات الرقابة والمساءلة، ودعم المشاركة المجتمعية في عملية مكافحة الفساد، مما يسهم في بناء بيئة حوكمة قوية تحقق التنمية المستدامة.

1-السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

عرف المشرع الجزائري السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في المادة 2 من القانون 22/08 بأنها "مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري".[68]

كما تم تعريفها في المادة 204 من التعديل الدستوري لعام 2020 على أنها "مؤسسة مستقلة". ومن جهة أخرى، ورد تعريفها في القانون 01/06 في المادة 18 بأنه "سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع لدى رئيس الجمهورية".[69]

---

[68] نسرين مشتة ، بشير سليم ، "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ظل القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد مكافحته" ، جملة الباحث للدراسات الأكاديمية ، 2021 ، المجلد 8 ، العدد 2 ، ص 569 .

[69] ملايكية آسيا ، "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 22/08 "، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، 2022 ، المجلد 6 ، العدد 2 ، ص 859 .

"تتمثل مهمتها الرئيسية في تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وتنفيذ استراتيجيات شاملة تسعى للوقاية من هذه الظاهرة. تتمتع الهيئة باستقلالية مؤسسية وقانونية، وتعمل تحت مظلة الدولة لضمان تحقيق أهدافها دون تأثيرات سياسية أو إدارية، مما يجعلها جزءًا أساسيًا من الجهود المؤسسية الرامية إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة وحماية الموارد الوطنية من الهدر والاختلاس ."[70]

- **مهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :** [71]

تعتبر السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر إحدى الهيئات الوطنية الرئيسية في مكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الراشد. وقد حددت المادة 205 من دستور 2020 والقانون رقم 22-08 مهامها وصلاحياتها، ومن أبرزها:

1. وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد : إعداد استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومتابعة تنفيذها.

2. جمع المعلومات وتحليلها : جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بأعمال الفساد وتوفيرها للأجهزة المختصة.

3. التنسيق مع الأجهزة القضائية : إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية بالمخالفات، وإصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات المعنية.

---

[70] جمال دوبي بونوة ، "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: آلية دستورية لمكافحة الفساد في الجزائر"،مجلة الحقوق و العلوم السياسية، خنشلة ، جوان 2019 ، العدد 12 ، ص 37 .

[71] قوميري حميدية ،" مدى فعالية آليات مكافحة الفساد في الجز ائر (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد)" ، مجلة البيبان لدراسات السياسية و القانونية ، جوان 2022 ، المجلد 7 ، العدد 1 ، ، ص 192 .

4. تعزيز قدرات المجتمع المدني : دعم المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد.

5. الترويج لثقافة الشفافية : نشر ثقافة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

6. التقييم القانوني والإداري : تقييم الأدوات القانونية والتدابير الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التحسينات.

7. مراقبة التصريحات بالممتلكات : استقبال ومعالجة التصريحات بالممتلكات ومراقبتها وفقًا للتشريع.

8. التعاون الدولي : تطوير التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بمكافحة الفساد.

9. إشراك المجتمع المدني : إنشاء شبكة تفاعلية لتوحيد جهود المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد.

10. تعزيز النزاهة في المؤسسات : وضع أنظمة للوقاية من الفساد في الأنشطة الخيرية والدينية والثقافية والرياضية، وفي المؤسسات العامة والخاصة.

11. إعداد التقارير الدورية : تقديم تقارير دورية عن التدابير والإجراءات المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد.

أهميتها : تعتبر السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من أهم الهيئات الرقابية في الجزائر، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات العامة. تساهم في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، مما يعزز من فعالية الإجراءات الوقائية والعلاجية. كما أنها تدعم القضاء على الفساد من خلال مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح، وتوفر آليات للمحاسبة والمساءلة، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة. بالإضافة إلى ذلك،

تعمل على تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان، مما يعزز الحوكمة الرشيدة ويسهم في استقرار البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا.

2 – الديوان المركزي لقمع الفساد :

أنشئ الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب الأمر 05/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتمم لقانون 01/06 (https://www.ocrc.dz.gov.ar)، وهو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، يتكفل بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد. يوضع الديوان لدى وزير العدل، حافظ الأختام، ويتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره. يتشكل الديوان من: مستخدمي الديوان، ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة للوزارة المكلفة بالداخلية، أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد، مستخدمي الدعم الموضوعين تحت تصرف الديوان من طرف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية. [72]

– مهام الديوان المركزي لمكافحة الفساد: [73]

يُناط بالديوان مجموعة من المهام الإدارية والقضائية التي حددها المرسوم الرئاسي رقم 77–200.

تراوحت بين مهام إدارية و أخرى قضائية مثلما يلي :

1. إعداد برامج عمل الديوان وضمان تنفيذها.

2. وضع التنظيم الداخلي والنظام الأساسي للهيئة.

---

[72] لطرش هالة ، آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT ، 2023 ، العدد 22 ، ص 20 .

[73] بوبشطولة بسمة ، قدة حبيبة ،آليات مكافحة جرائم الفساد و مدى فعاليتها في التشريع الجزائري ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، 2021 ، المجلد 8 ، العدد 2 ، ص 563 .

3. تطوير آليات التعاون وتبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي.

4. الإشراف الإداري على مستخدمي الديوان.

5. إعداد التقرير السنوي عن أنشطة الديوان وتقديمه للجهات المختصة.

6. ضمان التنسيق بين مختلف هياكل الديوان.

7. جمع المعلومات المتعلقة بأفعال الفساد وتحليلها.

8. التحقيق في قضايا الفساد وجمع الأدلة لتقديم المتورطين إلى القضاء.

9. التعاون مع الهيئات الدولية لمكافحة الفساد وتبادل المعلومات اللازمة للتحقيقات.

10. الالتزام بحماية سرية التحريات والحفاظ على سريتها.

11. ممارسة صلاحيات الشرطة القضائية في إطار القوانين والإجراءات الجزائية السارية.

– **أهمية الديوان المركزي لمكافحة الفساد** : يمثل الديوان أداة حيوية في تعزيز النزاهة والشفافية، حيث يعمل على مكافحة الفساد بجمع الأدلة والتحقيق في الجرائم المرتبطة به. يسهم في ردع المخالفين، ودعم سيادة القانون، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة الفساد. كما يعزز الديوان الثقة في المؤسسات من خلال تقديم تقارير دورية وتنفيذ سياسات فعالة تقلل من آثار الفساد على التنمية والمجتمع.

3 – المفتشية العامة للمالية

تم إنشاء المفتشية العامة للمالية، وهي جهاز دائم لمراقبة المال العام، بموجب المرسوم رقم 82–20 المؤرخ في 1 فبراير 1982، والذي نص على إنشاء مفتشية عامة للمالية. وجاء في المادة الأولى منه: "تُحدث هيئة للمراقبة، تُعرف باسم المفتشية العامة للمالية، وتوضع تحت وصاية وزير المالية". أما المادة الثانية، فقد نصت على أن: "تراقب المفتشية العامة للمالية الوضع المالي والحسابات المرتبطة بالإدارات والهيئات التالية:

– الإدارات والمرافق العمومية.

– المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

– المؤسسات الاقتصادية ووحداتها وفروعها وخدماتها ذات الطابع العمومي.

– الصناديق ذات الطابع الاحتياطي أو الاجتماعي أو التضامني.

– الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي أو التجاري. [74]

– **مهام المفتشية العامة للمالية :** [75]

تتولى المفتشية العامة للمالية مجموعة من المهام الرقابية والتقييمية، تصنف إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

1. الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي :

تشرف المفتشية العامة للمالية على مراقبة التسيير المالي والمحاسبي للجهات التالية:

– المصالح الحكومية والجماعات الإقليمية : وتشمل الإدارات والهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية.

– المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .

– هيئات الضمان الاجتماعي : التابعة للنظام العام والإجباري .

– الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي : التي تستفيد من دعم الدولة أو الهيئات العمومية.

---

[74] جمال بوزيان رحماني ، رشيد سفاحلو ، "الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر" ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، 2023 ، المجلد 8 ، العدد 2 ، ص 20 .

[75] رضا مهدي ،" دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي "، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، جوان 2022 ، المجلد 8 ، العدد 2 ، ص 260 .

– أي مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني.

2. الرقابة على استخدام الموارد العمومية : تقوم المفتشية العامة للمالية بالتحقق من:

– استخدام الموارد المالية التي تجمعها الهيئات أو الجمعيات ، مهما كان نظامها القانوني، لأغراض تضامنية.

– الشخصيات المعنوية الأخرى التي تستفيد من دعم مالي من الدولة أو الجماعات المحلية أو هيئات عمومية، سواء كان ذلك في شكل مساهمات، إعانات، قروض، ضمانات أو تنسيق.

3. مهام التقييم والدراسات :

– تقييم أداء أنظمة الميزانية .

– التقييم الاقتصادي والمالي : للنشاطات الشاملة أو القطاعية أو الفرعية أو الكيانات الاقتصادية.

– التدقيق والدراسات والتحقيقات : ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمحاسبي.

– تقييم شروط التسيير واستغلال المصالح العمومية : من قبل المؤسسات المستفيدة من عقود الامتياز.

– تقييم السياسات العمومية : تنفيذها ونتائجها.

4. الرقابة على المؤسسات العمومية الاقتصادية:

تتولى المفتشية العامة للمالية، بناءً على التشريعات والتنظيمات المعمول بها، مراقبة التسيير والتدقيق للمؤسسات العمومية الاقتصادية، خصوصًا:

– المؤسسات المستفيدة من ميزانية الدولة : حيث تخضع للرقابة الخارجية وفقًا للكيفية المطبقة على المؤسسات والإدارات العمومية.

– بناءً على طلب السلطات أو الأجهزة التمثيلية للدولة ، يتم التدقيق في تسيير هذه المؤسسات وفق الشروط والكيفيات المحددة بالتنظيمات.

أهميتها : المفتشية العامة للمالية لها دور حاسم في مكافحة الفساد من خلال الرقابة الدقيقة على استخدام الأموال العمومية وضمان الشفافية في التسيير المالي. فهي تراقب أداء الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المستفيدة من دعم الدولة، وتكشف التجاوزات المالية وسوء استغلال السلطة. كما تسهم في تعزيز المساءلة، تحسين الأنظمة المالية، والوقاية من الفساد عبر الردع والتدقيق. ، تساهم أيضا في دعم العدالة بإحالة المخالفات الجسيمة إلى الجهات القضائية، مما يعزز الثقة العامة في إدارة الموارد الوطنية .

4 – مجلس المحاسبة :

يُعتبر مجلس المحاسبة هيئة دستورية مكلفة بالرقابة البعدية على الأموال العمومية، وقد تم إنشاؤه لأول مرة بموجب المادة 190 من دستور 1976. لكن تأسيسه الفعلي بدأ مع تطبيق أحكام القانون رقم 05/80 المؤرخ في 10 مارس 1980، المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة من قبل المجلس. أُلغي هذا القانون لاحقًا بموجب الأمر رقم 20/95 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 02/10 الساري المفعول. [76]

يمنح هذا الإطار القانوني مجلس المحاسبة صلاحيات واسعة تشمل الرقابة على جميع الأموال العمومية، بغض النظر عن الوضعية القانونية للمسؤولين عنها أو المستفيدين منها. كما يخوله سلطة تقييم جودة التسيير على أساس معايير الفعالية، والنجاعة، والاقتصاد في تنفيذ الميزانية، دون إبداء رأيه في النفقات العمومية.

[76] صبرينة عصام ، "مجلس المحاسبة آلية لرقابة تسيير الأموال العمومية في القانون الجزائري" ، مجلة دراسات وأبحاث ، جويلية 2023 ، مجلد 15 ، عدد 2 ، ص 113 .

– أنواع الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة: [77]

1. رقابة التدقيق :

تهدف إلى التأكد من صحة ودقة العمليات المالية والمحاسبية، والتحقق من مطابقة هذه العمليات للقوانين والتنظيمات السارية. تشمل هذه الرقابة مراجعة الوثائق والمستندات المالية لضمان الشفافية والنزاهة في التسيير المالي.

2. رقابة نوعية التسيير:

تركز على تقييم فعالية وكفاءة التسيير المالي والاقتصادي للمؤسسات والهيئات العمومية. تهدف إلى قياس مدى تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وفي الوقت المناسب، مما يعزز الأداء والاقتصاد في استخدام الموارد العمومية.

3. رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية :

تعنى بمراقبة مدى احترام المسؤولين عن التسيير المالي والمحاسبي للضوابط والقواعد القانونية والتنظيمية في تنفيذ الميزانية. تهدف هذه الرقابة إلى الكشف عن أي تجاوزات أو خروقات قد تؤدي إلى سوء استغلال الأموال العمومية.

4. مراجعة حسابات المحاسبين العموميين :

[77] بن الدين فاطمة ، "مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر" ، دراسات في الوظيفة العامة ، ديسمبر 2017 ، العدد 4 ، ص 5 .

تركز على فحص الحسابات المقدمة من المحاسبين العموميين للتأكد من صحتها ودقتها ومطابقتها للإجراءات القانونية. تهدف هذه المراجعة إلى ضمان النزاهة في العمليات المالية وتجنب التلاعب بالحسابات.

أهمية هذه الرقابات في مكافحة الفساد: تتمثل أهمية الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة في تعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة المال العام من خلال التدقيق في العمليات المالية، تقييم فعالية التسيير، وضمان الالتزام بالضوابط القانونية في تنفيذ الميزانية. تسهم هذه الرقابة في كشف الاختلالات وسوء التسيير، وتعمل كأداة ردعية ووقائية ضد الفساد. كما تساعد في تحسين أداء المؤسسات العمومية، تحديد المسؤوليات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، مما يعزز الثقة في إدارة المالية العامة ويحقق أهداف الحوكمة الرشيدة.

خلاصة الفصل:

تُعتبر مكافحة الفساد من القضايا الأساسية التي تؤثر على تنمية المجتمعات واستقرارها، حيث يشكل الفساد عائقًا كبيرًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وقد تناولنا في هذا الموضوع عدة محاور أساسية لفهم هذه الظاهرة من خلال تعريف الفساد، استعراض أشكاله ومظاهره، والبحث في أسبابه، إلى جانب عرض الآليات والطرق المتبعة لمكافحته. كما تم التطرق إلى دور الهيئات الدولية والوطنية المتخصصة في هذا المجال، سواء من خلال التشريعات أو التدابير التنفيذية.

مكافحة الفساد تتطلب تضافر الجهود على جميع الأصعدة، من خلال تعزيز القوانين والرقابة، وتفعيل دور الهيئات الرقابية المحلية والدولية. بالإضافة إلى أهمية تثقيف المجتمع حول آثار الفساد، وتطوير آليات الوقاية منه. يتعين على كل دولة أن تبذل المزيد من الجهد لضمان استقلالية مؤسساتها، مع تفعيل دور القضاء والرقابة المالية والإدارية للحد من الفساد، ما يساهم في تحسين الحوكمة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر، تشكل الاتفاقيات الدولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" أو "الاتفاقية الأوروبية الجنائية حول الفساد" إطارًا قانونيًا ملزمًا للدول الأعضاء لتطوير سياسات وتشريعات محلية فعالة في هذا الصدد. هذه الاتفاقيات تساهم في تعزيز التنسيق بين الدول، وتبادل المعلومات والخبرات، وكذلك توفير آليات لمحاكمة المسؤولين عن الفساد عبر الحدود. على المستوى الوطني، تتعدد الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد وتختلف من دولة لأخرى. في العديد من البلدان، تم تأسيس هيئات رقابية مستقلة مثل "المفتشية العامة للمالية" و"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، التي تقوم بمهام المراقبة والتحقيق في قضايا الفساد داخل المؤسسات الحكومية والخاصة. هذه الهيئات تعمل على تنفيذ آليات مكافحة الفساد من خلال تدقيق الحسابات، مراقبة صرف الأموال العامة، والتحقيق في المخالفات التي ترتكبها الإدارات العامة والمسؤولون الحكوميون.

إجمالًا، إن التنسيق الفعال بين الهيئات الدولية والوطنية يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد. ومن خلال تشجيع التعاون الدولي، وتطوير التشريعات المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات، يمكن خلق بيئة خالية من الفساد، مما يساهم في تحسين جودة الحوكمة والتنمية المستدامة.

ثالثا :أخلاقيات المهنة

المحتويات

- تمهيد
- مفهوم أخلاقيات المهنة
- أهداف أخلاقيات المهنة
- أهمية أخلاقيات المهنة
- مبادئ أخلاقيات المهنة
- خلاصة الفصل

تمهيد:

إن تزايد الاهتمام العالمي عموما بقضايا الأخلاق و خاصة مسؤولية الانسان على ما يحدث في البيئة و بروز الحاجة إلى أخلاق توجه سلوكنا مع الطبيعة .و انتشار مفهوم الجودة و إقرانه بقيم أخلاقية في الأداء الوظيفي للعامل و ظهور إشكالات صعبة في الممارسات المهنية و بروز الحاجة الملحة الى بعث أخلاق مهنية في التخصصات الحساسة ، كل هذا أدى الى ازدياد من أهمية أخلاقيات المهنة .

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى النقاط التالية :

أولا : مفهوم أخلاقيات المهنة :

1- مفهوم الأخلاق:

لغة : جمع خلق و هو السجية و الطبع و الدين ،و حقيقته أنه لصورة الانسان الباطنة و هي نفسه و أوصافه و معانيها المختصة بها لمنزلة الخلق لصورته الظاهرة و أوصافها ،و لهما أوصاف حسنة و قبيحة .

اصطلاحا :هو هيئة للنفس راسخة عنها تصدر الأفعال بسهولة و يسر ،من غير حاجة الى فكر وروية .كما أنه أحكام و قيم و مبادئ التي تضبط السلوك الإنساني بما يتوافق مع الدين و العقل و المجتمع .[78]

2- مفهوم المهنة :

لغة : العمل و هو يحتاج الى خبرة و مهارة

[78] -محمد الصديق معروش ،دروس في أخلاقيات المهنة ،ص 04 .

اصطلاحا : مجموعة من الأعمال تتطلب مهارات معينة يؤديها الفرد من خلال ممارسات تدريبية و من أبرز شروط المهنة الاستعداد الدهني ،و القدرة الذاتية و المهارات الفنية و الانضباط و السلوك مع أخلاقيات و آداب المهنة .[79]

فمن تعريفات أخلاقيات المهنة :أنها عبارة عن العديد من القيم و الأعراف و التقاليد التي يتفق و يشترك بها جميع العاملين في وظيفة و مؤسسة مهنية واحدة ،بحيث تشتمل على جميع الحقوق و الواجبات و الأساسيات و القواعد الخاصة بالتعامل بينهم و تنظيم شؤونهم وواجباتهم اتجاه العملية المهنية و تجاه بعضهم البعض ،و تقوم هذه الأخلاقيات على تنظيم سلوك الموظف في إطار المهنة التي ينتمي لها .

كما أنها عبارة عن العديد من المبادئ أو الأسس المحددة التي يجب على جميع من ينتمي لوظيفة معينة أو مؤسسة مهنية معينة احترامها، و يمكن تصويرها على أنها تحليل وسائل تطبيق المعايير الأخلاقية للموظفين في قراراته المهنية الملموسة المتخذة من داخل المؤسسة المهنية و التي توتر على قرارات الإدارة المهنية أو القرارات المهنية الخاصة بالمؤسسة المهنية كاملة .

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن أخلاق المهنية في العمل يهتم بجميع السلوكيات المهنية و القيم المهنية ذات العلاقة بنظام و ثقافة المؤسسة المهنية الواحدة و يتعاملون من خلالها جميع الموظفين .[80]

ثانيا: أهمية أخلاقيات المهنة

---

[79] –محمد نمرة ،السنة الثانية ماستر ،تخصص نقد حديث و معاصر ،رابط المحاضرات على منصة مودل : MOODLE –UNIV–DBKM–DZ

[80] –أخلاقيات المهنة ،جامعة مسيلة ،ص02 .

إن أخلاقيات المهنة هي التي تحيي الضمير، و تجعل الشخص متقن لعملة بشكل أكبر و من هذا المنطق تتحدث عما ترسخه أخلاقيات المهنة في المجتمعات ،و تغرسه في النفوس .

1- أهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للموظف :

يعتبر الموظف المهني أهم عنصر في العمل و المؤسسات المهنية لذا يجب أن نهتم بجميع المثيرات و العوامل التي قد تؤثر في سلوكياته في العمل المهني ،و منه فأهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للموظف تكمن في :[81]

-ظهور المساواة في التعاملات و العقود و الاسناد و توزيع الثروة، إذ يجعل ذلك أغلب الأشخاص يشعرون بالرضا و الاستقرار.

-تساعد الموظف على أن يقوم ببناء الحياة المهنية الخاصة به في المجال المهني .

-تعتبر من المعايير الرئيسية و القواعد الأساسية الخاصة بتعديل و تقوم تصرفات و سلوكيات الموظف المهني في العمل و المؤسسات المهنية .

-أخلاقيات المهنية من بين أهم الوسائل التي من خلالها يكون التطبيق لكل قواعد المهنة على الوجه الأكمل ،كما أنها من بين الدوافع الأساسية لاحترام القوانين المتعلقة بالمهنة ، اذ تعتبر من الأسس التي يتم من خلالها تقييم سلوك الموظفين و جميع العاملين في العمل في جميع المواقف و الظروف الخاصة بالعملية المهنية .

[81] -خالد بن عبد الرحمان الجريسي، أخلاقيات الإدارة من المنظور الإسلامي و الإداري، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2011.ص 12.

-أهم ما تحققه أخلاقيات المهنة الاحترام للعلاقات الخاصة بالمهنة حيث يحترم المرؤوس رؤسائه .

-تعتبر بمثابة وقاية للموظف من السلوكيات و القيم السلبية .

-تعتبر من المثيرات التي تساعد على قدرة الموظف على صنع و اتخاذ القرارات المهنية المتعلقة بالأمور المهنية.[82]

2- أهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للمجتمع :

و تكمن أهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للمجتمع في :

-إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة ،و إظهار أثار على كل فئات المجتمع.

-زيادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة و أعوانها .

-انتشار القيم و المبادئ الأخلاقية وروح التمدن و تكريسها في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية .

-سيادة العدل و الأمانة و النزاهة المؤسساتية داخل المنظمات ،ينعكس إيجابا على الوسط الاجتماعي و الاقتصادي و مختلف المعاملات .[83]

3- أهمية أخلاقيات المهنة بالنسبة للمؤسسات :

-توفير بيئة عمل مناسبة لفريق العمل و زيادة الإنتاجية .

- تحقيق أهداف المؤسسة بكل كفاءة و فاعلية .

---

[82] -برينيس عبد الكريم ،المرجع السابق ،ص 115 .

[83] -بوصنوبرة عبد الله ، المرجع السابق ،ص 83 .

-تفادي وقوع النزاعات و الخصوصيات داخل المؤسسة .

-تدعيم الاستقرار و الاستمرارية و السمعة للمؤسسة .[84]

-تعزيز و تحسين سمعة المؤسسة المهنية بين المؤسسات المهنية الأخرى و في السوق المهني

-القدرة على تنظيم الوقت بطريقة صحيحة و عدم استغلاله للمصالح الذاتية .

-تعتبر من المؤسسات الموثوق بها من حيث عدم تسريب و افشاء الأسرار المهنية .[85]

ثالثا : مبادئ أخلاقيات المهنة :

تكمن مبادئ أخلاقيات المهنة فيما يلي :

1- الاستقامة :مظاهرها

-تأدية العمل بنزاهة و بمسؤولية .

-الالتزام بالقوانين و الوائح المعمول بها .

-عدم القيام بأي تصرف من شأنه الإساءة للمهنة التي يتقلدها .

-مراعاة الأهداف المرسومة للمؤسسة التي يعمل بها .

-الالتزام بوقت الدوام .

- المعاملة الحسنة (الرفق) .

---

[84] -أخلاقيات المهنة ،المرجع السابق ،ص 03 .

[85] -برينيس عبد الكريم ،المرجع السابق ،ص 116 .

2- السرية :من مظاهرها

-عدم الإفصاح عما توفر للموظف من معلومات وفقا للقوانين المعمول بها .

-عدم استخدام المعلومات لمنفعة شخصية أو على شأن مخالف للقانون .

3- الموضوعية : من مظاهرها

-عدم المشاركة في أي عمل أو نشاط قد يسيء أو يعارض مصلحة المؤسسة التي يعملون بها .

-عدم تقبل أي شيء من شأنه الإساءة الى تقديرهم المهني .

-عدم تشويه تقاريرهم أو إخفاء بعض التفاصيل عن الأنشطة التي تجري مراجعتها.

-عدم التحيز .

4- الكفاءة :من مظاهرها

-معالجة سلبيات الوظيفة .

تأدية الخدمات التي يملكون فيها المعرفة و المهارة و الخبرة اللازمة .

-تأدية خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي .

-العمل باستمرار على تحسين مهاراتهم و فاعلية الخدمات المنوطة بهم .[86]

5 - مصادر الأخلاق:

تتعدد المعايير الأخلاقية التي تقوم صلات الفرد بالآخرين ومن بين هذه المعايير:

---

[86] -برينيس عبد الكريم ، نفس المرجع ،ص 118 .

***التعاليم الدينية:**

يمثل الدين أحد المصادر الهامة التي يستمد منها الفرد القيم الأخلاقية باعتباره المؤسسة الوحيدة التي نقوم سلوك الفرد في مختلف مجالات الحياة. فنجد على سبيل المثال أن كل من المسؤولية الفردية والجزاء والوفاء بالعهد هي من الأسس التي يقوم عليها النظام الأخلاقي في الإسلام.

***الالتزام الذاتي:**

ويقصد به التزام الفرد بنفسه في تنفيذ ما يوكل له من مهام.

***المسؤولية الذاتية:** [87]

ويقصد بها تحمل الشخص مسؤوليته أمام الله سبحانه وتعالى وأمام ضميره وأمام المجتمع، مع إدراك الفرد على ما قد يترتب عن هذه المسؤولية جزاء سواء جزاء قانوني أو جزاء إلهي.

***رقابة الضمير:**

تعد رقابة الضمير شكل من أشكال الرقابة الذاتية يطبقها الفرد على سلوكه الخاص، غير أن هذا النوع من الرقابة تختلف بين الشخص السوي والشخص غير السوي، فأكيد أن الشخص السوي يكون أكثر التزاما بالمبادئ والقيم الأخلاقية ويحاسب

[87] – قاصدي فايزة ، أخلاقيات المهنة في مجال الصفقات العمومية –دراسة مقارنة– ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2014 ، ص22.

نفسه على كل فعل لا يتفق مع المبادئ الأخلاقية والعكس تماما بالنسبة للشخص غير السوي.

***المصدر الإداري:**

ويقصد بها العدالة التي لا بد أن تتحقق في السلم الإداري، فكل من يكون في رأس السلم يجب عليه أن يتعامل مع مرؤوسيه بكل حسن نية وأن يقيم أداءهم على أساس الكفاءة والمردودية دون أي تحيز إلى جانب دون الأخر سواء لأسباب تتعلق بالقرابة أو الدين أو الجنس أو الاتجاه السياسي. كما يجب عليه أن تتوفر فيه الاستقامة في اتخاذ القرارات وإصدار التعليمات وتوزيع الأعباء والمسؤولية.

***المصدر التنظيمي:**

تعتبر القوانين من المصادر الرئيسية التي توجه السلوكيات الأخلاقية وتضبط السلوكيات اللأخلاقية في المهن وذلك لطبيعتها الردعية، فالبيئة التنظيمية التي يعمل بها الفرد بكل ما فيها من قوانين ولوائح وأنظمة تحدد سبوك العاملين فيها وتوجه مسارهم مما يؤدي إلى التزام أخلاقي للفرد نحو محيطه المهني.

***المصدر الاجتماعي:**

يميز كل مجتمع عن الأخر بثقافته الخاصة التي تنظم سلوكه وتحدد قيمه وعلاقته وانتماء أفراده، فتنعكس هذه الثقافة على التعاملات المهنية للفرد.

وعليه يتعامل المهنيون في المؤسسات التي يعملون بها وفقا لعادات وتقاليد وأعراف المجتمع الذي ينتمي إليه، فإذا كانت هذه العادات والتقاليد قيم ايجابية يؤثر الفرد المنتمي إلى هذا المجتمع إيجابا على مكان العمل، أما إذا كانت عادات تقاليد سلبية فيؤثر الفرد المنتمي إلى هذا المجتمع سلبا على محيطه المهني.

***المصدر السياسي:** [88]

ينعكس نمط النظام السياسي المنتمي إليه الفرد على سلوكياته الأخلاقية في العمل، حيث إذا كان النظام السياسي يؤمن بالتعددية والمشاركة والحوار واحترام الرأي، فسنستشعر كل قيم هذا النظام السياسي في البيئة المهنية للفرد المنتمي له، أما إذا كان النظام دكتاتوري ومتعصب فسيؤثر سلبا على توجهات الأفراد في محيطهم المهني.

***المصدر الاقتصادي:**[89]

ترتبط الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع ارتباط وثيق بالسلوكيات المهنية، فمتى كانت الظروف الاقتصادية صعبة يرتكب الفرد سلوكيات للأخلاقية في محيطه المهني ومثال ذلك الغش، الرشوة، استغلال الوظيفة، أما الفرد الذي لا يواجه ظروف اقتصادية صعبة فإنه من السهل توقع التزامه الأخلاقي في بيئته المهنية.

7- حدود القاعدة الأخلاقية:[90]

يقصد بحدود القاعدة الأخلاقية تميزها عن غيرها من القواعد خاصة القواعد القانونية، حيث أنه بالرغم من أن القاعدة الأخلاقية بمثابة المصدر المادي للقاعدة القانونية إلا أنه هناك تمييز واضح بينهما ولهذا لابد من التعرف على القيمة القانونية للقاعدة الأخلاقية.

- **القيمة القانونية للقاعدة الأخلاقية:**

---

[88] – مراد بوطبة، نظام الموظفين في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 602،603.

[89] – عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2008، ص 15

[90] – كنعان نواف،القانون الغداري، الجزء القاني، داتر الثقافة ، الأردن، 2007، ص 185.

إن الصلة بين القانون والأخلاق وثيقة فهناك علاقة وطيدة بينهما، إلا أن الأخلاق أوسع نطاقا من القانون إذ يدخل في مضمونها نوعان من الواجبات واجبات الشخص نحو نفسه وتتمثل في الأخلاق الفردية وواجبات الشخص نحو غيره وتتمثل في الأخلاق الاجتماعية، وهذه الأخيرة تشترك في مجموعة من الصفات مع القاعدة القانونية لاسيما تحقيق المثل العليا للمجتمع من تكافل وتضامن بين أفراده إلى تحقيق الأمن والاستقرار .

وعليه تبنى المشرع القاعدة الأخلاقية عن طريق صياغتها في صورة قوانين، فتكتسب صفة القاعدة القانونية وتتميز بنفس خصائصها.

إذن يتضح أن القانون يتأثر تأثيرا شديدا بالأخلاق وهذا ما أكد عليه " فاردهار" بقوله " يظهر قانون كل الدول المتحدة في مواضيع محتلفة كثيرة التأثر بأمرين: الأخلاق الاجتماعية المقبولة والأفكار الأخلاقية الشائعة".

ومثال ذلك القانون الجنائي الذي يفرض عقوبات شديدة على كل من تخول له نفسه بالتعدي على القواعد الأخلاقية.

1- الجزاء المترتب عن مخالفة القاعدة الأخلاقية:

يترتب على مخالفة القاعدة الأخلاقية جزاءات مختلفة سواء تأديبية أو حتى جنائية، وذلك يرجع لسن هذه القواعد الأخلاقية المهنية في شكل قوانين ملزمة ورادعة لابد من احترامها.

وعليه سيتم التطرق إلى النظام التأديبي كأساس للقاعدة الأخلاقية، يحتل النظام التأديبي في مدونات أخلاقيات المهنة مكانة هامة حيث يهدف إلى تفادي بعض السلوكيات التي تؤدي إلى الإخلال بالسير الحسن للإدارة.

أ-مفهوم الخطأ التأديبي الأخلاقي:

*** تعريف الخطأ التأديبي الأخلاقي:**

***صور الأخطاء التأديبية الأخلاقية للموظف:**

***العقوبات التأديبية المفروضة على الخطأ التأديبي**

يؤدي الخطأ المهني مهما كان نوعه ومظهره إلى فرض عقوبة تأديبية في حق الموظف العمومي مرتكب الخطأ، فكل موظف لا يمارس واجب من واجباته الوظيفية أو يظهر بمظهر يخل بالكرامة الوظيفية يتعرض للمتابعة التأديبية.

تعرف العقوبة التأديبية على أنها: العقوبات الوظيفية التي تفرضها السلطات التأديبية المختصة على الموظف المنسوب إليه ارتكاب المخالفات التأديبية طبقا للقواعد والأحكام القانونية والتنظيمية والإجرائية المقررة[91].

أما عن تعريف العقوبة التأديبية في التشريع الجزائري لا نجد أن المشرع الجزائري عرف العقوبة التأديبية وإنما اكتفى بتصنيف وتحديد العقوبات التأديبية على سبيل الحصر مع إدراج بعض المبادئ التي تساعد على وضع تعريف دقيق للعقوبة التأديبية منها مبدأ الشرعية، مبدأ الشخصية، مبدأ المساواة، مبدأ وحدة العقوبة التأديبية، فمن خلال هذه المبادئ ومختلف الأحكام المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية؛ يمكن تعريف العقوبة التأديبية بأنها إجراء فردي محدد بالنص تتخذه السلطة التأديبية

---

[91] – عمار عوابدي، مبدأ تدرج فكرة السلطة الرئاسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 336

المختصة ضد الموظف العام الذي ارتكب خطأ مهنيا، وذلك من أجل ضمان السير الحسن للمرفق العام وتحقيق المصلحة العامة[92].

- **المبادئ التي تقوم عليها العقوبة التأديبية:**

- **مبدأ شرعية العقوبة التأديبية:**

يقصد بالشرعية أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني صريح يحدد تلك الجريمة والجزاء المقرر لها بألفاظ كافية ومحددة[93]، وعند تطبيق هذا المبدأ في الإجراءات التأديبية يتضح بأنه يجب بيان الحدود الواجب احترامها وعدم تجاوزها عند تطبيق القواعد التأديبية من قبل السلطة التأديبية المختصة والمتمثلة في السلطة التي لها صلاحية التعيين حسب المادة 165 من الأمر 03/06[94] بالرغم من عدم تحديد أو النص على الأخطاء المهنية بنصوص قانونية، كما لا يجوز للسلطة التأديبية المختصة أن توقع على مرتكب الخطأ التأديبي جزاء لم ينص عليه بنص قانوني صريح، أي يجب أن يكون الجزاء الموقع على الموظف مرتكب الخطأ عقوبة من العقوبات التأديبية الواردة على سبيل الحصر، ويضاف إلى ذلك الالتزام بالحدود التي قررها المشرع للجزاء من حيث نوعه ومقداره ومدته[95].

وعليه يتبين أنه في المجال التأديبي حدد المشرع العقوبات على سبيل الحصر بكل دقة بدون أي لبس أو غموض ولا تحتمل أكثر من تفسير عند التطبيق، إلا أنه

---

[92] – مراد بوطبة، نظام الموظفين في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 602،603.

[93] – محمد سعد فودة، النظام القانوني للعقوبات الإدارية، ط 1، دار الفكر العربي، مصر ، 2007، ص 200

[94] – مراد بوطبة ، مرجع سابق ،ص 607.

[95] – عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2008، ص 15

لم يحدد العقوبة الواجب توقيعها عن كل فعل وإنما فتح المجال للسلطة التأديبية المختصة في تقدير جسامة وخطورة الفعل وما يساويه من جزاء في حدود النصاب المقرر قانونا[96].

ومن أجل تطبيق مبدأ شرعية العقوبة التأديبية تطبيقا مناسبا لابد من احترام مجموعة من المبادئ تتمثل في:

- مبدأ تناسب العقوبة مع الخطأ التأديبي:

المقصود به مراعاة سلطة التأديب المختصة عند توقيع العقوبة التأديبية على الموظف المخالف مدى تناسبها مع الخطأ الذي ارتكبه الموظف أخذة في عين الاعتبار الظروف والملابسات المرتبطة بهذه المخالفة[97]، فتقدير خطورة المخالفة أمر يتم بناءا على تحديد الظروف والملابسات المحيطه بها ومدى إضرارها بالمصلحة العامة وتأثيرها على سير المرفق العام، فالهدف المراد تحقيقه من وراء ترسيخ هذا المبدأ هو تحقيق التوازن بين كل من العقوبة التأديبية والخطأ المهني، وعليه لا يعاقب الموظف العام إلا بعقوبة مناسبة مع ما ارتكبه من خطأ مهني، وذلك ضمانا لحسن سير المرفق العام وعدم التعسف في استعمال السلطة[98].

---

[96] – محمد ماجد ياقوت، الدعوى التأديبية في النظام الوظيفي لضباط وأفراد الشرطة وثلاثة أنظمة خاصة للوظيفة العامة وفقا لأحدث التشريعات وأراء الفقه والمبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 324، 325.

[97] – كنعان نواف،القانون الغداري، الجزء القاني، داتر الثقافة ، الأردن، 2007، ص 185

[98] – محمد ماجد ياقوت ، مرجع سابق ،ص 350.

قائمة المراجع :

أولا : قائمة الكتب :

1- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2008.

2- عمار عوابدي، مبدأ تدرج فكرة السلطة الرئاسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

3- قاصدي فايزة ، أخلاقيات المهنة في مجال الصفقات العمومية –دراسة مقارنة– ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2014.

4- كنعان نواف،القانون الغداري، الجزء القاني، داتر الثقافة ، الأردن، 2007.

5- محمد سعد فودة، النظام القانوني للعقوبات الإدارية، ط 1، دار الفكر العربي، مصر ، 2007.

6- محمد ماجد ياقوت، الدعوى التأديبية في النظام الوظيفي لضباط وأفراد الشرطة وثلاثة أنظمة خاصة للوظيفة العامة وفقا لأحدث التشريعات وأراء الفقه والمبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

7- مراد بوطبة، نظام الموظفين في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2018.

8- –خالد بن عبد الرحمان الجريسي، أخلاقيات الإدارة من المنظور الإسلامي و الإداري، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2011.

ثانيا: قائمة المجلات العلمية

9- بوبشطولة بسمة ، قدة حبيبة ،آليات مكافحة جرائم الفساد و مدى فعاليتها في التشريع الجزائري ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، 2021 ، المجلد 8 ، العدد 2 .

10- صبرينة عصام ، "مجلس المحاسبة آلية لرقابة تسيير الأموال العمومية في القانون الجزائري" ، **مجلة دراسات وأبحاث** ، جويلية 2023 ، مجلد 15 ، عدد 2 .

11- -أحمد بلودنين ، "آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية "، **دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية** ، الجزائر ، المجلد7 ، العدد 2 ، 2023/06/01 .

12- -القانون رقم 06/06 المؤرخ في 20فبراير لسنة 2006**المتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، الجريدة الرسمية ، العدد 15،الصادر في 12مارس2006 ، ص 03 ، الجزء المبادئ العامة.

13- -الكر محمد ، بن مرزوق عنترة ، "الحكم الراشد و إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية بين المعوقات و المتطلبات "، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية** ، العدد الثاني .

14- -بن الدين فاطمة ، "مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر" ، **دراسات في الوظيفة العامة** ، ديسمبر 2017 ، العدد 4.

15- -بن عزوز محمد ، "الفساد الإداري و الإقتصادي ، و آثاره و آليات مكافحته ، -حالة الجزائر " ، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية** ، 2016 ، العدد 7.

16- -بن علي خليل ، " سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة و الشفافية في الإدارة المحلية "، **مجلة أبحاث** ، جامعة الجلفة ، أفريل 2018 ، العدد 5 .

17- -بنعودة حورية ، "الفساد السياسي أسبابه و آثاره "، **مجلة البحوث القانونية و السياسية** ، 2014 ، العدد 2 .

18- -بو صنوبرة عبد الله ، " الحوكمة(الحكم الراشد)و أخلاقيات المهنة "، **مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع – السنة الثالثة ليسانس (ل م د)السداسي الخامس** ، جامعة قالمة 05ماي 1945 ، 2021/2020

19- -بوحنية قوي ، بوطيب بن ناصر ، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية – الجزائر أنموذجًا – " ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ،ا لعدد الرابع، ديسمبر 2014 ، ص 63 .

20- -جمال بوزيان رحماني ، رشيد سفاحلو ، "الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر" ، **مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية** ، 2023 ، المجلد 8 ، العدد 2 .

21- -جمال دوبي بونوة ، "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: آلية دستورية لمكافحة الفساد في الجزائر"،**مجلة الحقوق و العلوم السياسية**، خنشلة ، جوان 2019 ، العدد 12.

22- -جهيدة ركاش،" التنمية السياسية ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر 2009-1989م" ،**أطروحة دكتوراه**،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،2015

23- -حزيط محمد ، محاضرات مقياس مكافحة الفساد ، خاص بطلبة السنة الثانية ماستر حقوق، السداسي الثالث ، تخصص: قانون بيئي + قانون الأسرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم القانون الخاص ، 2023/2022 .

24- -خالد تلعيش ، "التحول الديمقراطي في بناء الحكم الراشد (دراسة حالة الجزائر 2014/2004 " ،**رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص رسم السياسات العامة** ، جامعة الجزائر 3 ، 2015

25- -خلوف عقيلة ، " الحكم الراشد و دوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة "، **مجلة الإقتصاد الجديد** ، 2017 ، المجلد 1 ، العدد 16 .

26- -رضا مهدي ،" دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي "، **مجلة الدراسات القانونية و السياسية** ، جوان 2022 ، المجلد 8 ، العدد 2.

27- -ساحي علي ، أسماء سلامي ، " دور الإعالم في تفعيل مبادئ الحكم الراشد من أجل بلوغ تنمية مستدامة" ، **مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة ، جامعة الأغواط** ، جوان 2019 ، العدد 2 .

28- -سفيان فوكة ، مليكة بضياف ، الحكم الراشد و الاستقرار السياسي و دوره في التنمية ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، كلية العلوم القانونية و الإدارية .

29- -سلمون تماني ، قرامطية زهية ، "تفعيل آليات الحكم الراشد كمذخل لتحقيق التنمية المستدامة "، **مجلة إبن خلدون للإبداع و التنمية** ، 2023/04/15 ، المجلد 5 ، العدد 1

30- -سليماني إلياس ، "الحكم الراشد بين الخصائص و المعايير" ، **مجلة البدر** ، جامعة بشار ، العدد 05 ، شهر ماي 2011 .

31- -سهام زوزال ، "الحكم الراشد كآلية في مكافحة الفساد و تحقيق التنمية المستدامة" ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، 2024 ، المجلد 8 ، العدد 1 .

32- -شعبان فرج : "الحكم الراشد: إطار حديث لترشيد الإنفاق العام ومكافحة الفقر – دراسة حالة الجزائر 2010/2000 "،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية** ، 2012/2011 .

33- -شعبان فرج ، "الحكم الراشد كمذخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2010/2000 "، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية** ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011

34- -صالح محرز ، طارق راشي ، "الفساد الإقتصادي أسبابه و آثاره و ميكانيزمات مكافحته في الجزائر"، **مجلة الحدث للدراسات المالية و الإقتصادية** ، 2020، العدد 4 .

35- -طكوش صبرينة ، "فاضل صباح ، واقع الحكم الراشد في الجزائر" ، **مجلة** ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 ، العدد 17 ، رقم 1

36- -عائشة لخشين ، "مكافحة الفساد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته" ، **مجلة البحوث القانونية و الإقتصادية** ، 2021 ، المجلد 4 ، العدد 1 .

37- -عباد رزيقة ، "معايير و مؤشرات الحكم الراشد" ، **مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2019

38- -عبلة سقني ، محمد لمين هيشور ، "ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري : دراسة في الأسباب و آليات المكافحة "، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، جوان 2018 ، المجلد 7 ، العدد 1 .

39- -عفاف ميمودي ، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تجسيد مبادئ الحكم الراشد" ، **مجلة طبنــة للدراسات العلمية الأكاديمية** ، جامعة صفاقس ، 2023 ، المجلد 6 ، العدد 2 .

40- -علي شتيوي ، " الحكم الراشد بين استيراد القالب الليبرالي و تصنيع النموذج المحلي" ، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، أفريل 2019 ، المجلد 10 ، العدد 1 .

41- -عمروش أحسن، "دور الآليات التنفيذية لمجموعة البنك الدولي في مكافحة جريمة الفساد" ، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية** ، 2022 ، مجلد 13 ، عدد1 .

42- -قوميري حميدية ،" مدى فعالية آليات مكافحة الفساد في الجز ائر (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد)" ، **مجلة البيبان لدراسات السياسية و القانونية** ، جوان 2022 ، المجلد 7 ، العدد 1 .

43- -كريمة بقدي ، "الآليات الدولية لمكافحة الفساد" ، **مجلة الدراسات الحقوقية** ، جامعة محمد بن أحمد – وهران 2 ، ديسمبر 2022 المجلد 09، العدد 02 .

44- -كوسر عثامنية ، تافرونت عبد الكريم ، استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد و التشريعات الوطنية ، جامعة خنشلة ،2017 ، العدد 7 .

45- -لحين فريد ، "الفساد الإقتصادي اسبابه تداعياته و آليات مكافحته "، **Revue d'Economie et de Statistique Appliquée** ، ديسمبر 2014 .

46- -لطرش هالة ، آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، **Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT** ، 2023 ، العدد 22 .

47- -لواهم رضا ،" أخلاقيات المهنة و الحوكمة : قراءة في مدونة أخلاقيات سوتاطراك "، **مجلة الفكر القانوني و السياسي** ، سطيف 2 ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2023

48- -محمد خليفة ، لعرج زخروف ، "دور الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري – الجزائر أنموذجًا" ، **جملة السياسة العالمية** ، 2022 ،المجلد 6، العدد

49- -مختاري لحسن ، رقاب محمد ، "المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد "، **مخبر الدراسات القانونية و الإقتصادية** ، 2023 ، المجلد 7 ، العدد 2 .

50- ثانيا : المذكرات

51- -مشطر ليلى ، "قراءة في بعض الاتفاقيات الدولية المعتمدة كآلية لمكافحة الفساد" ، **مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية** ، 2022، المجلد 8 ، العدد 1 .

52- -مصباح بلقاسم ، "الحكم الراشد و مكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية** ، 2017/2016

53- -مصباح بلقاسم ، "الحكم الراشد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: نقود ومالية** ، جامعة الجزائر 3، 2017/2016 .

54- -مصطفى زغيشي ، خليل سلطاني ،" مرونة الحكم الراشد و تعدد مجالات استخداماته بين الاقتصاد السياسة و القانون "، **مجلة آفاق للبحوث و الدراسات** ، 2023 ، المجلد 6 ، العدد

55- -ملايكية آسيا ، "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون 22/08 "، **مجلة الفكر القانوني والسياسي** ، 2022 ، المجلد 6 ، العدد 2 .

56- المواقع الالكترونية:

57- -نسرين مشتة ، بشير سليم ، "الهينة الوطنية لمكافحة الفساد في ظل القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد مكافحته" ، **جملة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، 2021 ، المجلد 8 ، العدد 2 .

58- -نور الهدى بوقاعة و آخرون ، "دور مبادئ الحكم الراشد في ترشيد عملية صنع القرارات الإدارية" ، **مجلة البحوث في الحقوق العلوم السياسية،** 2024 ، المجلد 10 ، العدد 11 .

59- -هادف علي ، " الفساد و تحديات التنمية الإدارية (حزب العدالة و التنمية) 2002/ 2016" ، **مذكرة لنيل شهادة ماستر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2018/ 2019

60- -ورشاني شهيناز ، " الحكم الراشد و متطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسيـة ، تخصص سياسة عامة و إدارة محلية** ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 .

61- ثالثا : المواقع الالكترونية

62- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، على الموقع www.unodc.org.corruption-baseline-définiti:

-1

تأشيرة المجلس العلمي للكلية

تأشيرة المجلس العلمي للكلية
رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الانسانية و الاجتماعية أ.د لابن خالد عبد الكريم جامعة أدرار ★ المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ★ كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية